بريطانيا بين المقاومة الشعبية وإنشاء المملكة العراقية 1920- 1921.

Britain between popular resistance and the establishment of the 1920-1921. Iraqi Kingdom

إعداد

أ.م.د. أحمد جلال بسيونى

الاستاذ المساعد بقسم التاريخ

كلية الآداب – جامعة دمنهور

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور

المجلد الخامس عشر- العدد الثانى- لسنة2023

بريطانيا بين المقاومة الشعبية وإنشاء المملكة العراقية 1920– 1921.

أ.د.م.أحمد جلال بسيونى

كلية الآداب– جامعة دمنهور

الملخص

بانتهاء الحرب العالمية الأولى كان لبريطانيا السبق في المنطقة العربية، فضلًا عن ضم كل من العراق وفلسطين إليها كمنطقتين جديدتين إلى ممتلكاتها بشرعية النصر العسكري سلخًا من ممتلكات الأتراك المنهزمين، وبات على بريطانيا إيجاد الآليات الفعالة لكيفية الاستفادة من هذه "الممتلكات" الجديدة استراتيجيًا واقتصاديًا في رفد وتطوير وتدعيم مكانة إمبراطوريتها الخارجة منهكة من الحرب. لكن بمجرد انتهاء تلك الحرب ظهرت مستجدات عدة غيرت بريطانيا على أساسها أولوياتها في المنطقة، كان أبرزها اندلاع ثورتي عام 1919 في مصر، و 1920 في العراق، فضلًا عن انتفاضات ومشكلات جمَّة في أماكن مختلفة ولأسباب عدة في طول المنطقة وعرضها.

وتهدف هذه الدراسة إلى تتبع السياسة البريطانية المتخبطة تجاه العراق وصولًا إلى إعلانة ملكية بمستشارين بريطانيين، مرورًا بسلسلة المعاهدات والهدنات والتسويات بخصوصه، والتي أخذت وقتًا وجهدًا حتى تحقق لها ما أرادت في النهاية بالرغم من ثورة العراق القوية. ومن هنا فلا يهدف هذا البحث إلى عمل دراسة تفصيلية للثورات والانتفاضات الشعبية العديدة التي انتابت المنطقة إبان سنى الحرب وبعيد انتهاء عملياتها العسكرية، ولا التعمق في المستجدات التي انتابت السياسة البريطانية في المنطقة بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلا بما يخدم موضوعه؛ وإنما يهدف فقط إلى دراسة سياسة النفس الطويل لتحقيق مآرب طويلة الأمد، بين مرونة المخططات الكولونيالية التي تعاملت مع مستجدات وتقلبات عنفوان تلك المقاومة الشعبية، التي أوجدتها اندلاع ثورة شعبية عارمة في في العراق، كانت أشد فتكًا وأكثر بطشًا في قمعها، ثم الوثوب على كل ذلك للوصول إلى تحقيق الهدف البعيد من وراء سياتها ومخططتاتها في تلك المنطقة من العالم، التي أضيفت إليها بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأُريد من ورائها أن تكون مُدعمًا لإمبراطورية كان ترنحها باديًا، ومسيرها في طريق النهاية جليًا.

Britain between popular resistance and the establishment of the Iraqi Kingdom 1920-1921.

With the end of World War I, Britain took the lead in the Arab region, as well as annexing both Iraq and Palestine to it as two new regions to its possessions with the legitimacy of military victory, spoliation of the property of the defeated Turks. Britain must find effective mechanisms for how to benefit from these new "property" strategically and economically in order to support, develop and strengthen the position of its empire emerging from the war. However, as soon as that war ended, several developments emerged, based on which Britain changed its priorities in the region, the most prominent of which was the outbreak of the revolutions in 1919 in Egypt and 1920 in Iraq, in addition to uprisings and many problems in different places and for several reasons throughout the region.

This study aims to trace the floundering British policy towards Iraq, all the way to a royal declaration with British advisors, through a series of treaties, truces, and settlements regarding it, which took time and effort to achieve what it wanted in the end, despite the strong Iraqi revolution. Hence, this research does not aim to study in detail the many popular revolutions and uprisings that took place in the region during the years of war and shortly after the end of its military operations, nor to delve deeply into the developments that affected British policy in the region after the end of World War I, except to serve its subject. Rather, this research aims only to study the policy of long-term effort to achieve long-term goals, between the flexibility of the colonial plans that dealt with the developments and fluctuations of the violence of that popular resistance, which was created by the outbreak of a massive popular revolution in Iraq, which was more deadly and more brutal in its suppression, and then the response to All of this is to achieve the long-term goal behind its policies and plans in that region of the world, which was added to it shortly after the end of World War I, and behind which it was intended to be a support for an empire whose faltering state was clear, and whose path to the end was clear.

مقدمة:

مع قبيل انتهاء الحرب العالمية الأولى كان واضحًا أن لبريطانيا على وجه الخصوص السبق والتميز في المنطقة العربية، على الرغم من كثرة الجراح التي أثخنتها في الجبهات الأوروبية، ولعل أبرز أسباب ذلك كان وجودها المسبق والعملي في المنطقة لعقود خلت، ثم كان توطيدها أقدامها بخطى حثيثة خلال العام الأخير من الحرب بشرعية النصر العسكري المباشر. ولذا فبمجرد انتهاء تلك الحرب والدخول في مرحلة المؤتمرات والمعاهدات الدولية، بغرض إقرار تسويات مقبولة لنتائجها، ظهرت مستجدات عدة غيرت بريطانيا على أساسها أولوياتها في المنطقة، فسعت للبحث عن الوسيلة الناجعة لإنهاء ترتيب أوضاعها. لكن وبينما كانت بريطانيا تقوم بتلك الترتيبات وكأنها تمسك بسكين وتقطع به قالبًا من الزبد وتوزعه كما تشاء، حدثت عدة أحداث لم تكن تتوقعها على الأرجح، وأربكت حساباتها في المجمل، لعل أبرزها كان اندلاع ثورتي عام 1919 في مصر، و 1920 في العراق، فضلًا عن انتفاضات ومشكلات جمَّة في أماكن مختلفة ولأسباب عدة في طول المنطقة وعرضها.

وترجع رغبة الباحث في إتمام هذا البحث كونه خطًا مكملًا لبحث سابق في ذات السياق والفترة الزمنية حول تعامل بريطانيا مع فلسطين[1]، يتصادف مع حلول مئويتهما خلال فترة نشرهما. فقد كانت كل من العراق وفلسطين منطقتين جديدتين ضُمتا إلى الإمبراطورية البريطانية بشرعية النصر العسكري سلخًا من ممتلكات الأتراك المنهزمين، وبات على بريطانيا إيجاد الآليات الفعالة لكيفية الاستفادة منهما استراتيجيًا واقتصاديًا في رفد وتطوير وتدعيم مكانة إمبراطوريتها الخارجة منهكة من الحرب. فبينما كانت بريطانيا في عجلة من أمرها بشأن

[1] أحمد جلال بسيوني، *"تصريح بلفور في إطار المشروع البريطاني لإعادة تنظيم الشرق الأوسط: 1916-1921"*، منشور في كتاب: أشرف محمد مؤنس، و صالح محمد عمر (محرران) ***الجذور التاريخية لتقسيم العالم العربي: من أعمال ندوة تصريح بلفور*** (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2019)، ص 11- 59.

فلسطين، حتى أنها أصدرت تصريح بلفورها الشهير صبيحة نصر أولَّي، وقبل إتمام كافة العمليات العسكرية، كذلك لم تنتظر عقد معاهدة صلح مع العثمانيين وإقرار شئون الانتداب على فلسطين، ولم تراع في حالة فلسطين أية نواح قانونية، سواء من خلال عصبة الأمم أو أية مؤتمرات دولية، بل عينت سير هربرت صامويل –صهيوني المعتقد والتنفيذ– مباشرة مندوبًا ساميًا على فلسطين، لتحقيق مآربها ومخططاتها الصهيونية علانية وسريعًا. أما في حالة العراق –القُطر الجديد المنضم إليها بقوة النصر العسكري مثل فلسطين– فكان تعاملها على عكس ما فعلت في فلسطين تمامًا، إذ كانت متخبطة في سياستها تجاه العراق، ودخلت في سلسلة معاهدات وهدنات وتسويات ومساومات بخصوصه، أخذت وقتًا وجهدًا حتى تحقق لها ما أرادت، متخطية الكثير من العقبات، وتفاعلت مع العديد من المشكلات والمستجدات المتلاحقة، وهو ما سنتناوله في هذه الدراسة بشيء من التفصيل.

ومن هنا فلا يهدف هذا البحث إلى الخوض في دراسة تفصيلية للثورات والانتفاضات الشعبية العديدة التي انتابت المنطقة إبان سنى الحرب وبعيد انتهاء عملياتها العسكرية، ولا التعمق في المستجدات التي انتابت السياسة البريطانية في المنطقة بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى إلا بما يخدم موضوعنا هذا؛ **وإنما يهدف البحث فقط إلى دراسة سياسة النفس الطويل لتحقيق مآرب طويلة الأمد، بين مرونة المخططات الكولونيالية التي تعاملت مع مستجدات وتقلبات عنفوان تلك المقاومة الشعبية**، التي أوجدتها اندلاع ثورة شعبية عارمة في في العراق، كانت أشد فتكًا وأكثر بطشًا في قمعها، ثم الوثوب على كل ذلك للوصول إلى تحقيق الهدف البعيد من وراء سياتها ومخططتاتها في تلك المنطقة من العالم، التي أضيفت إليها بُعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأُريد من ورائها أن تكون مُدعمًا لإمبراطورية كان ترنحها باديًا، ومسيرها في طريق النهاية جليًا. وهذا ما ستحاول الورقة مناقشته من خلال أربع نقاط هي: **أولًا: المستجدات التي واجهت سياسة بريطانيا في العراق: مدخل تاريخي؛ ثانيًا: إعادة توجيه بريطانيا لمسار الثورية العراقية؛ ثالثًا: الترتيبات البريطانية لإنشاء المملكة العراقية؛ رابعًا: مؤتمر القاهرة مارس 1921 وإنشاء المملكة العراقية. ثم الخاتمة والنتائج.**

ولا تسعى تلك الورقة إلى مناقشة هذه النقاط الأربعة فحسب من خلال منهج القراءة ما بعد الكولونيالية للتاريخ، أي من خلال زاوية تفكيك المعرفة التاريخية التي عملت قوى الاستعمار الغربية على ترسيخها، وإنما اعتمد منهجها على محاولة الوصول إلى أصل الحدث التاريخي من خلال الغوص في أفكار صانعيه سواء أكانوا من العرب أو البريطانيين أنفسهم، والعكوف على دراستها وتحليلها اعتمادًا على فهمنا لمبدأ احتكار القوة الذي تبنته بريطانيا حينما تعاملت مع الجانب العربي "الضعيف والتابع"، ومبدأ توازن القوى الذي تبنته حينما تعاملت مع حلفاء أقوياء مثل فرنسا، ثم مبدأ الدبلوماسية السرية التي أدارت بها الأمور مع القبائل والعشائر والقادة العرب، حينما عزمت تنفيذ ما أرادت.

أولًا: المستجدات التي واجهت سياسة بريطانيا في العراق: مدخل تاريخي:

قبيل انتهاء عمليات الحرب العالمية الأولى العسكرية حققت القوات البريطانية نصرًا عسكريًا مهمًا على الأتراك، ترتب عليه احتلال العراق وفلسطين في شهري مارس، ونوفمبر 1917 على الترتيب. وبعد انتهاء عمليات تلك الحرب العسكرية، وتأكد هزيمة وتسليم "الوسط"، عملت بريطانيا على محاولة استثمار هذين القطرين الجديدين المنضويين تحت سيطرتها بـ "شرعية النصر العسكري" وألا ينافسها فيهما أحد، فكانت تلك "الشرعية الجديدة" حافزًا لها للتملص من أية وعود أو تعهدات شفهية كانت قد طرحتها على العرب في المشرق على الأقل منذ مراسلات مكماهون– الحسين سنة 1915. وبعد الانتهاء من فعاليات مؤتمر ڤيرساي، ما تبعه من مؤتمرات أخرى دولية، بات العراق وفلسطين فعليًا من بين المناطق المعترف بها كمغانم يحق لبريطانيا "الانتداب" عليها؛ ذلك النظام الجديد الذي سنته "عصبة الأمم"، تلك المنظمة الدولية المنبثقة عن مؤتمر ڤيرساي، والتي كان قد اقترحها وروجها الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون Woodrow Wilson (1913– 1921)، لكنه فشل في الحصول على موافقة كونجرس بلاده، بينما استغلتها الدول الأوروبية لتسويغ طريقة جديدة تمكنها من فرض سيطرتها "بصورة قانونية وشرعية" على الأماكن الجديدة التي أضيف إليها سلخًا من المهزومين، وفق شرعية النصر العسكري. وبصورة أخرى فقد تلاشت فكرة "الدولة العربية" أو "اتحاد الدول العربية"

التي كانت قد وعدت بها الشريف حسين وغيره من قبل خلال مراحل متعددة من مجريات الحرب[2].

أيضًا كان المستجدات التي بات على بريطانيا مواجهتها بمجرد انتهاء تلك الحرب، سعيها لعلاقات طيبة مع الروس، ليس فقط لرغبتها في الاستحواذ على المناطق التي كانت ستعطى لروسيا وفق الاتفاقية الثلاثية السرية [سايكس- بيكو فيما بعد]، وهي المناطق التي تحوي ثروات اقتصادية وطرق تجارية استراتيجية كانت ضرورية لنمو السوق الأوروبية، التي كانت بريطانيا ترغب في إنعاشها[3]، وإنما كذلك لعلمها أنه على الرغم من قيام الثوة البلشفية ضد الحكم القيصري في روسيا عام 1917، وانشغال البلاشفة الروس بتسوية مشكلاتهم الداخلية، مما أبعدهم عن ميادين الحرب، إلا أن أن روسيا الجديدة كانت ستسعى للتوسع خارجًا في القريب العاجل، كي تؤمن ممراتها إلى المياه الدافئة، وهو ما سيجعلها إما أن تصطدم حتمًا بتركيا، أو تساعدها ضد بريطانيا، وهو مالا يلبي في الحالتين طموحات المشروع البريطاني في المنطقة بعامة، والعراق وفلسطين بخاصة. وبناءً عليه عملت الدبلوماسية البريطانية على تحجيم النمو الروسي المحتمل بإتاحة المجال لروسيا الجديدة البلشفية للعمل على تدعيم وتوطيد دعائم ثورتها واقتصادها. وبالفعل ستنجح السياسة البريطانية في هذا الاتجاه، إذ إنها وقعت في العام 1921 على اتفاقية التجارة الأنجلو روسية، وهو ما كان معناه استفادة روسيا مع بريطانيا من

---

[2] انظر بالتفصيل هذا الموضوع في:

أحمد جلال بسيوني، *"سايكس بيكو: إشكالية مسار مخطط من الفكرة إلى الواقع 1914- 1921"*، منشور في كتاب: ***ندوة العالم العربي بعد مائة عام من سايكس بيكو***، إعداد: صالح محمد عمر، إشراف وتقديم: أشرف محمد مؤنس (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2017)، ص 31- 78.

[3] Christopher Catherwood, ***Churchill's Folly: How Winston Churchill Created Modern Iraq*** (New York: Carroll & Graf Publishers, 2004), p. 64.

مكاسب تقسيم الإمبراطورية العثمانية، وبذلك تكون بريطانيا قد أمنت الجانب الروسي، لتبقى القضية الأكبر، والمرتبطة بتعاملها مع صديقتها وحليفتها اللدود فرنسا[4].

غير أنه من الناحية العملية على أرض الواقع اكتشفت الإدارة البريطانية في المنطقة أن أمامها كمًا كبيرًا من القضايا العالقة التي أنتجتها تلك الحرب، ووجب عليها حلها. وكانت المتغيرات التي جدت على مراكز صنع القرار البريطاني أبرزها، وذلك لأن وزارة الخارجية البريطانية أبدت ضعفًا في التعامل مع الأحداث المتلاحقة، إذ كانت تتحمل وقت تلك الحرب أعباءً وصلت إلى خمسة أضعاف مسئولياتها في الظروف العادية، إلى حد أن جميع غرف المبنى وطرقاته تحولت إلى مكاتب للموظفين. وقد ساعد على هذا التقليص لدور الوزارة تلك السياسة التي تبناها لورد إدوارد جراي Lord Edward Grey وزير الخارجية البريطاني (1905– 1916)، والتي كانت ترى أنه في أوقات الحرب تكون الدبلوماسية مبنية على المواقف التي تواجهها وزارة الحرب. وبذلك تحول دور وزارة الخارجية إلى تابع، وزاد على ذلك كثرة الخلافات بين الوزير ومساعديه، والافتقار إلى الانسجام في العمل بين أقسام الوزارة المتعددة، وهو ما يمكننا أن نفهم من خلاله الأسباب التي أدت إلى نجاح وزارة الخارجية البريطانية في إدارة شئون الحرب عسكريًا، وإخفاقها دبلوماسيًا بعد انتهائها، مما أدى إلى تركها لكثير من صلاحياتها لإدارات ووزارات أخرى اختياريًا أو إجباريًا، وكان أبرزها وزارة المستعمرات ووزارة الطيران والأدميرالية[5].

وكان من أبرز ما يشير إلى حالة التخبط تلك التي كانت تواجهها الإدارة البريطانية، بسبب تراجع مستوى أداء وزارة الخارجية، وكثرة الانتقادات لأداء الحكومة البريطانية فيه خلال

---

[4] Aaron S. Klieman, ***Foundations of British Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921*** (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1970), pp. 240, 241.

[5] جمال محمود حجر، ***القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين***، تقديم: عمر عبد العزيز عمر (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989)، ص 172– 174.

تلك المرحلة، ليس فقط مجرد ظهور دعوات في الصحف البريطانية لترك العراق كي تتفرغ بريطانيا لمناطق أكثر أهمية[6]، وإنما كذلك نشاط سجال محتدم داخل مجلس العموم البريطاني صبيحة يوم إحكام السيطرة العسكرية على العراق، وهو ما أشار إليه باستفاضة الحاكم المدني البريطاني في بغدادBritish Civil Commissioner in Baghdad؛ وكيل المعتمد السامي البريطاني في العراق سير أرنولد ويلسون Sir Arnold Wilson (1918- 1920). إذ كان هناك فريق بارز يرى ضرورة الاكتفاء بحصر الالتزامات البريطانية في العراق على منطقة البصرة فقط، إلا أن هذا التوجه ووجه بالرفض من قبل رئيس الوزراء –المنتصر في الحرب آنذاك- ديڤيد لويد چورچ David Lloyd George (1916- 1922)، بقوله إننا بذلك: "ننسحب من القسم الأهم، أو القسم الذي يبشر بالخير من العراق، فالموصل بلاد ذات إمكانيات عظيمة، لما فيها من ترسبات نفطية وفيرة، ولاحتوائها على أغنى الموارد الطبيعية في العالم...."[7]، مفندًا تلك الانتقادات الموجهة لسياسة حكومته في العراق بإعلانه صراحة بأن العراق يحوي مخزونًا هائلًا من البترول ترغب بريطانيا في اهتباله، بقوله: "أننا إذا تركناه قد نجد بعد سنة أو سنتين من مغادرتنا نكون قد سلمنا إلى الفرنسيين والأمريكيين بعض من أغنى حقول البترول في العالم"[8].

وعليه كان البريطانيون تواقين ومُصرين على احتلال كامل ولاية الموصل، وجلاء الأتراك عنها وفقًا للمادتين السابعة والسادسة عشرة من هدنة مودروس Armistice of

---

[6] David Fromkin, ***a Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*** (New York: Henry Holt and Company, 1989), pp. 501- 509.

[7] السر أرنولد ويلسن، ***الثورة العراقية***، ترجمة: جعفر خياط (بيروت: مطبعة دار الكتب، 1971)، ص 38، 39.

[8] ***Loc. Cit.***

Mudros (30 أكتوبر 1918) بين الحلفاء المنتصرين والعثمانيين المنهزمين[9]. وبالفعل دخل البريطانيون الموصل وأنزلوا العلم التركي من على البنايات الحكومية، ورفعوا العلم البريطاني في الثامن من نوفمبر 1918، غير عابئين بمناقشات الأتراك حول بعض تفاصيل تلك الهدنة، لأن تفسير البريطانيين للمادة السابعة اعتمد على نصها أن: "للحلفاء الحق باحتلال أية نقطة استراتيجية في حالة ظهور موقف يهدد أمن الحلفاء"، بينما نصت النقطة السادسة عشرة من ذات الهدنة على: "تسليم كل الحاميات في الحجاز وعسير واليمن وسوريا وميزوبوتاميا (بين النهرين) لأقرب قائد حليف". أما الأتراك فحينما عُرضت قضية الموصل على عصبة الأمم، كانوا لا يزالون يعتبرون أن احتلال الموصل كان عملًا غير قانوني ونقضًا للمعاهدة، إلى أن اعترفوا بفصل العراق عن تركيا بعد معاهدة سيڤر (10 أغسطس 1920)، التي تخلت بموجبها الدولة العثمانية عن كل المناطق التي لا يتحدث سكانها اللغة التركية، بينما كان البريطانيون قد أكملوا احتلال أربيل وبقية ولاية الموصل، تاركين سنجق السليمانية بيد الشيخ محمود برزنجي، الذي عينوه باسمهم وبالنيابة عنهم[10].

فقد كانت بريطانيا في تلك المرحلة الجديدة تطبق رؤية رئيس وزرائها بأن: "الأجزاء العربية من الإمبراطورية العثمانية هي "في منطقتنا"[11]، مدفوعًا برغبته في ضرورة تحسين أداء الاقتصاد المتراجع بُعيد انتهاء سنى الحرب، وهنا ظهرت صناعة البترول التي تعوم عليها منطقة العراق لتقدم إنقاذًا سخيًا لهذا التراجع الاقتصادي. وبالتالي تمرحلت الأهمية الاستراتيچية للعراق

---

[9] طبقاً لهذه المعاهدة استسلم العثمانيون في مواقعهم المتبقية خارج الأناضول، ووافقوا على أن يسيطر الحلفاء على مضائق البسفور والدردنيل، والحق في احتلال أي إقليم عثماني في حالة وجود تهديد للأمن. تم تسريح الجيش العثماني. كما أصبحت الموانئ والسكك الحديدية والنقاط الإستراتيجية الأخرى متاحة لاستخدام الحلفاء.

[10] فاضل حسين، ***مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام*** (بغداد: مطبعة الرابطة، ووزارة المعارف، 1955)، ص 2، 3، 7.

[11] Aaron S. Klieman, ***op. cit***, p. 243.

بعامة بولاياته الرئيسة الثلاث (البصرة– بغداد– الموصل)، وولاية الموصل بخاصة، من كونه حلقة وصل حيوية لربط أجزاء الإمبراطورية البريطانية بالهند ليصبح مصدرًا للثروة، وهو ما دعى بريطانيا إلى العمل على عدم زيادة النفوذ الفارسي في العراق من ناحية، وكذلك الوقوف ضد أية محاولة من جانب تركيا لإعادة بناء قوتها من جديد في العراق من ناحية ثانية، وللحيلولة دون تكوين هلال مسلم معادي لها، يمتد من مصر إلى الهند عبر العراق وإيران من ناحية ثالثة، ولذا فقد كان لابد من إيجاد إسفين دائم لفصم عرى هذا الاتحاد المحتمل عبر تعزيز وجودها في العراق بنظم أجدى وأوقع[12].

ومن هنا يمكننا فهم أسباب الإصرار البريطاني على تغيير بعض بنود اتفاقية سايكس – بيكو بإدخال الموصل في حوزتها، بعد أن كانت من بين المناطق الممنوحة لفرنسا في توزيعات الاتفاقية الأصلية، حيث كانت بريطانيا راغبة في جعل فرنسا حاجزًا بينها وبين روسيا، ولذا وافقت على إعطاء الموصل لفرنسا، لكن بخروج روسيا من المعادلة بعد اندلاع ثورتها البلشفية، وانسحابها من شئون المنطقة، وبعد هزيمة الأتراك وظهور مؤشرات الثروات النفطية في الموصل، أصبحت ولاية الموصل مهمة لبريطانيا اقتصاديًا واستراتيجيًا. ولهذا استغل لويد چورچ وجود كلمنصو رئيس وزراء فرنسا في لندن في ديسمبر 1918، لمحاولة إقناع الأول بتفعيل الاعتراف بالاتفاقية، فطلب لويد چورچ من كلمنصو تعديل الاتفاقية فيما يخص الموصل، فوافق الأخير على نقل ولاية الموصل إلى نفوذ بريطانيا، مقابل الحصول على حصة من نفطها، ووضع دمشق وحلب والإسكندرونة وبيروت تحت انتداب فرنسي واحد، وأن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييدًا تامًا ضد الاعتراضات الأمريكية. وفيما بعد أدرك كلمنصو الخسارة الفادحة لتركه الموصل، خصوصًا أثناء المباحثات حول النفط في مؤتمر الصلح سنة 1919، ولذا بقيت كثير من نقاط تلك المباحثات معلقة إلى أن استقال كلمنصو في العشرين من يناير 1920، ثم

[12] James Terry, *"The Forty Thieves: Churchill, the Cairo Conference, And the Policy Debate over Strategies of Colonial Control in British Mandatory Iraq, 1918-1924"*, ***PhD thesis*** (University of North Carolina, 2008), p. 2.

استؤنفت المفاوضات وعولجت كثير من تلك المشكلات في مؤتمر سان ريمو خلال الربيع التالي[13].

وانطلاقًا من هذه الرؤية، وسعيًا لتحقيق تلك الرغبة، بدأت سلطة الاحتلال البريطاني ممثلة في الحاكم المدني: سير أرنولد ويلسون، الذي كان يتبع وزير الدولة في حكومة الهند. وبتوجيهات من حكومته سواء في الهند أو في لندن، في إجراء "استفتاء عام" لمعرفة: "رأي العراقيين في مستقبلهم" تحت هذا الاحتلال. ولم يكن الاستفتاء بالاقتراع السري، أو بالتصويت الفردي الذي يقوم به كل فرد تنطبق عليه الشروط منفردًا، وإنما أجاب قادة العوائل وزعماء العشائر في المدن والأرياف بتوقيع المضابط على السؤال المتعلق برأيهم حول تأسيس دولة أو عدة دول في العراق تحت رعاية بريطانيا، أو أن يصبح العراق تحت السيطرة البريطانية المباشرة[14].

وكانت أجواء هذا الاستفتاء مملؤة بالتفاؤل والاستبشار بالنسبة للنخب السياسية والاجتماعية العراقية، خصوصًا أنها جاءت بعد توقيع وتفعيل بنود هدنة مودروس، التي أنعشت الآمال العربية في العراق لأسباب مختلفة، وطمح القوميون إلى تحقيق الحرية والاستقلال التامين للعراق، على خلفية وعود بريطانيا للشريف حسين بإقامة دولة عربية في العراق والشام والجزيرة العربية، وإشاعة القادة العسكريون البريطانيون أنهم جاءوا العراق فاتحين وليسوا غازين، فضلًا عن الأماني المعسولة التي حملتها خطب رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج، وبنود الرئيس ويلسون في حق تحقيق المصير، وغيرها من التصريحات الإنجليزية والفرنسية، وكلها رفعت أسقف الأماني في مستقبل واعد إلى عنان السماء[15].

---

[13] فاضل حسين، ***مرجع سابق***، ص 7– 9.

[14] محمد مظفر الأدهمي، ***العراق: تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920– 1932*** (بغداد: مكتبة الذاكرة، 2009)، ص 39، 40.

[15] فاضل حسين، ***مرجع سابق***، ص 6، 7.

غير أن سير أرنولد ويلسون، الذي كان منوطًا إليه إجراء مثل هذا الاستفتاء، كان متشككًا في نتيجته، وكان يرى أنه: "لا يمكن أن يُنتظر الحصول على رأي نزيه من طبقة غير قليلة من السكان" ولذا كان ينادي بضرورة ما أسماه "منح" نظام "الانتداب" بأقصى سرعة. وكان هذا النظام الجديد –وكما كتبه سير أرنولد ويلسون ويفهمه ويروج له– يقتضي بأن يُعهد إلى الدولة المنتدبة بإرشاد وتوجيه العراق بالنيابة عن العصبة، التي تفوض تلك الدولة المنتدبة وتزودها بالسلطات الضرورية لتنفيذ هذا الانتداب، أي "تأمين رفاهية السكان وتطورهم على ما ينص الميثاق!". ثم أخذ يشرح باستفاضة حقوق بلده؛ الدولة المنتدبة، التي كان يراها دومًا – وبحسب ميثاق العصبة المعلن نفسه– ضرورية "لرفاهية السكان وتقدمهم"![16].

في ذات المضمار كان سير أرنولد ويلسون متبنيًا في العراق "سياسة الهندنة"، بنقل أعداد هائلة من الهنود للعيش في العراق وتغيير ديموجرافيته البشرية والسكانية، بل وكان يسخر علانية من الوطنيين العراقيين في رفضهم تلك السياسة، باعتبارها عقبة كئود في تحقيق أمانيهم[17]. فقد كانت الفكرة المسيطرة خلال ذلك الوقت معارضة الموظفين البريطانيين برئاسة سير أرنولد ويلسون حتى تشكيل الحكم الذاتي المزيف الذي كانوا يتشدقون به، وكان رأيهم إبقاء العراق مستعمرة بريطانية تابعة لحكومة الهند، التي ستعمل على استثمار حقوله الواسعة في الإنتاج الزراعي، واستغلال كنوزه المعدنية والبترولية بما يحقق مكاسب اقتصادية لإمبراطورية أنهكتها الحرب العالمية الأولى وأكلت أرصدتها. وكانت "سياسة الهندنة" قاطرة تحقيق تلك المخططات[18]. ولهذا وردًا على وزارة الهند التي اقترحت خطة مفصلة قسمت بها العراق إلى قسمين؛ أسفل وأعلى، كان رأي ويلسون أن ولايات البصرة وبغداد والموصل يجب أن تُعتبر وحدة مفردة لغايات إدارية تحت سيطرة بريطانية فعالة، مدعيًا أن العرب بعامة يرفضون عودة الحكم التركي، كما أنهم يعارضون تأسيس مملكة عربية من دون استشارة، أو مساعدة، أو إشراف

---

[16] السر أرنولد ويلسن، ***مصدر سابق***، ص 42، 43.

[17] ***المصدر سابق***، ص 33.

[18] من مقدمة ترجمة: جعفر خياط، ***للمصدر السابق***، ص 5، 6.

بريطاني، وأن المثقفين العرب مُجمعون على رغبتهم في مندوب سام بريطاني ومستشارين بريطانيين[19].

وفي ذات الوقت الذي أحكمت فيه بريطانيا سيطرتها على العراق بقوة الاحتلال، كانت تدعم منذ أواخر أكتوبر 1918 تشكيل حكومة مستقلة في سوريا تمتد من حلب إلى دمشق برئاسة الأمير فيصل بن الحسين الهاشمي (بالرغم من أن سوريا، كانت من الناحية الخرائطية من بين ما اختصته فرنسا لنفسها وفق اتفاقية سايكس بيكو). وكانت واجهة هذه الحكومة عربية، إلا أن الضباط الإنجليز كانوا هم من يقدمون لها "الإرشاد والنصيحة المطلوبان"، بينما كانت الحكومة البريطانية تمدها بالمال اللازم لبقائها. وكان كثير من حاشية الأمير فيصل من أصل عراقي، وكانوا يؤكدون دومًا أنهم حاربوا في سوريا من أجل تحرير بلادهم، وبالفعل شكلوا من سوريا حيث كانوا يخوضون المعارك قرب معان "جمعية العهد العراقي"، الهادفة إلى استقلال العراق وتحريره من أي سيطرة أجنبية[20].

وفي الثامن من مارس 1920 اجتمع المؤتمر العراقي إلى جانب المؤتمر السوري في دمشق، وأعلن المؤتمر السوري الأمير فيصل بن الحسين ملكًا على سورية، كما تم الإعلان عن رفض الحماية والاحتلال من أية دولة أوروبية، وتم توزيع قرار المؤتمر هذا في جميع أنحاء العراق، كما اتخذ المؤتمر قرارًا بذهاب العراقيين إلى دير الزور في سورية، أو مكان ما من الجزيرة العربية لإعلان "حكومتهم" هناك، حيث أعلنوا صراحة المطالبة باستقلال العراق وتكوين اتحاد سياسي اقتصادي مع سوريا، بل ورشحوا الأمير عبد الله بن الحسين ليكون حاكمًا على العراق، كما كثفوا هجومهم على قوات الاحتلال البريطاني في العراق، وهو الهجوم الذي اشتدت وطأته منذ أواخر مارس بإعلان الانتداب البريطاني على العراق[21].

---

[19] فاضل حسين، ***مرجع سابق***، ص 4.

[20] السر أرنولد ويلسن، ***مصدر سابق***، ص 16، 31، 32.

[21] محمد مظفر الأدهمي، ***مرجع سابق***، ص 41– 45.

وبالطبع لم تكن تلك التطورات تصب في مصالح بريطانيا وفرنسا، فتم التدخل بالقوة العسكرية الغشوم، وإلغاء كل هذه الترتيبات، وسحق تلك الأمنيات العربية في مهدها. ولم تكتف القوتان الكبريان بهذا الأمر، وإنما سارعتا إلى عقد مؤتمر دولي في مدينة "سان ريمو" الإيطالية، ومنها أخذ تسميته، في الفترة من 18 إلى 26 أبريل 1920، وكان أبرز قراراته إعلان الانتداب البريطاني على فلسطين العراق، والفرنسي على سوريا. وهي قرارات كانت في مجملها تطبيقًا واقعيًا علنيًا لما كانت الدولتان قد اتفقتا عليه في اتفاقية سايكس – بيكو السرية بينهما قبل أربع سنوات خلت. وفي أول مايو 1920 وصلت الأنباء والأوامر إلى الحاكم المدني بالعراق أرنولد ويلسون، فقام على الفور بإصدار بلاغًا رسميًا نشرته الصحف على الملأ للجميع، مفندًا ما رأها المكاسب التي سيجنيها العراقيون؛ معددًا المكاسب التي ستعود على الجميع جراء هذا الوضع الجديد؟!؛ مؤكدًا عزم حكومته الأكيد على: "تشجيع تشكيل نوع من الإدارة المدنية يستند إلى مؤسسات نيابية محلية تمهد الطريق لتكوين دولة عربية مستقلة في العراق"[22].

وكانت آراء سير أرنولد ويلسون في هذا المضمار تدور حول أنه في حال تشكيل حكومة مدنية، فلابد أن يكون على رأسها أميرًا متعاونًا مع الدولة المنتدبة، ويكون مقبولًا لدى السكان في ذات الوقت، فالأمير الذي لا يقبل الانتداب بأمانة وولاء، سيكون مصدرًا لتوريط الدولة المنتدبة وإضعاف البلاد. ولأن سير أرنولد ويلسون من الأساس ضد هذا التوجه، فأشار إلى أنه: "ليس في البلاد شخص ذو مكانة على درجة كافية من البروز بحيث يكون مقبولًا كأمير بوجه عام"، خصوصًا بسبب الانقسامات الدينية في البلاد، وما أسماه سير أرنولد ويلسون: "التحاسد الموجود بين الشخصيات المحلية". ولهذا كانت المؤشرات تذهب دومًا صوب أحد أنجال شريف مكة، على الأرجح سيكون ابنه عبد الله، خصوصًا بعد نجاح ابنه فيصل في

وعن تفاصيل جمعيتي العراق وسوريا خلال تلك الفترة وأبرز الأسماء التي قامت بتلك الأحداث التاريخية المهمة، ذات الأثر الممتد، فيمكن مراجعة تعليق جعفر خياط، مترجم كتاب السر أرنولد ويلسن، على بعض ما ذكره الأخير في هوامش صفحتي 31، 32.

[22] السر أرنولد ويلسن، ***مصدر سابق***، ص 50، 51.

تولي الحكم في سوريا. لكنه يعود ويختم رأيه بأنه إذا صحت القصص التي ترد عن عبد الله وباسمه من توزيع مناصب وتعيينات على أتباعه ومؤيديه السوريين، فلن يكون هناك أحد من أسرة الشريف أميرًا في العراق، فضلًا عن أن ذلك التعيين سيكون غير مرغوب فيه إلى آخر حد لدى أمير نجد وسار حاكم العرب المستقلين[23]. لكن مع ذلك اقترح سير أرنولد ويلسون مرشحين آخرين للحكم من غير أبناء الحسين كان أبرزهم: هادي باشا العمري، ولا سيما في الموصل، حيث أسرته وأحد أعضاء الأسرة المالكة في مصر، ونقيب بغداد[24].

كانت هذه التطورات حاسمة في تلك اللحظة الحاسمة؛ فمن ناحية أبلغت الحكومة البريطانية سير أرنولد ويلسون أن مقترحاته قيد الدراسة، وهو ما كان معناه أنها تنتوي التوجه إلى وجهة أخرى في إدارة شئون العراق، وهو ما تم بالفعل فيما بعد. ومن ناحية ثانية، دفعت نتائج الاستفتاء العام، وموقف الحاكم المدني سير أرنولد ويلسون الوطنيين العراقيين إلى تشكيل "جمعية حرس الاستقلال السرية" المطالِبة بتأسيس دولة عربية في العراق برئاسة أحد أنجال الشريف حسين، ودعمتها "جمعية العهد العراقي"، إذ كان ذلك مطلبًا للنخب السياسية الوطنية في العراق. ومن ناحية ثالثة تحركت كل تلك القوى السياسية في مواجهة الانتداب البريطاني على العراق ورفضه، لأن لائحة الانتداب ألغت فعليًا ذلك الاستقلال المزمع الذي رُوج له سابقًا. وبالفعل أرسلت تلك القوى السياسية إلى سير أرنولد ويلسون رفضها وامتعاضها، مؤكدة على خيارها السياسي في التعامل مع البريطانيين، بينما اختارت القبائل العشائرية والدينية في وسط العراق وجنوبه أسلوب الثورة المسلحة في مواجهة الانتداب البريطاني، فكان اندلاع الثورة في الثلاثين من يونيو 1920، والتي عُرفت باسم ثورة العشرين[25].

---

[23] ***المصدر السابق***، ص 44، 45.

[24] فاضل حسين، ***مرجع سابق***، ص 4.

[25] محمد مظفر الأدهمي، ***مرجع سابق***، ص 47، 49، 55.

ثانيًا: إعادة توجيه بريطانيا لمسار الثورية العراقية:

حينما نشبت ثورة العراق في صيف عام 1920 كان البعض يراها على غرار ثورة 1919 المصرية، إلا أن المدقق في الأحداث سيجد أن الأولى كانت مختلفة عن ثورة مصر؛ فالعراق كان مليئًا بالإثنيات والعرقيات البشرية، فضلًا عن تعدد الديانات والمذاهب الدينية. كذلك لم يكن بالعراق دولة مستقرة ومعلومة حدودها كما كان الأمر في مصر، التي كان الاحتلال البريطاني فيها قد قارب على نصف القرن، خبروا فيها كل تفاصيل مصر، وأساليب حكمها وطبيعة شعبها. أيضًا كانت مصر تتبع وزارة الخارجية البريطانية ذات الأداء المتراجع والسيطرة الرخوة خلال سنى الحرب كما بينا سابقًا، بينما كانت العراق تتبع وزارة شئون الهند، التي كانت مقبلة على إدارة كفة الأمور بحيوية وجدية بسبب تراجع وزارة الخارجية هذا، ولكلا المكتبين والوزارتين مدرسته وطريقته في الإدارة والتخطيط.

ومع ذلك فلعل ثورة العراق اشتركت مع الثورة المصرية باعتبارهما ثورتان شعبيتان، نشبتا من شعبين حصَّلا قدرًا من صفات التحضر والمدنية، وتسري في عروقهما جينات الحضارة، وكلاهما كان يرزخ تحت سلطات الاحتلال/ الانتداب البريطاني. إلا أن قوة المفاجأة في العراق كانت أشد وأعتى بسبب تسلح العشائر، ولذا تكبدت بريطانيا خسائر فادحة مادية وأدبية، لأن تلك الثورة الشعبية العارمة ضدها شملت شتى المدن الرئيسية، واتحدت فيها هذه الإثنيات والعرقيات والمذاهب ضد المحتل، فخسرت بريطانيا الرهان على تفتيت عرى المجتمع مذهبيًا ودينيًا، بالضبط كما خسرت الرهان من قبل على تفتيت الوحدة الوطنية لدى المصريين، ولم يبق أمامها إلا الإسراع بزيادة حاميتها في العراق لتصل إلى نحو مائة ألف جندي[26]، قُتل منهم نحو ألفين ونصف، عدا الجرحى، وكادت الثورة تقتلع الوجود البريطاني من العراق لولا

[26] كان عدد الحامية البريطانية في العراق تبلغ سبعة عشر ألف جندي بريطاني، وأربعة وأربعون جندي هندي، أي بإجمالي واحد وستين ألفًا. السر أرنولد ويلسن، ***مصدر سابق***، ص 35.

سلاحها الجوي الفتاك، الذي حسم الأمور على الأرض، بواسطة ما عُرف باسم "الشرطة الجوية Air Policing"[27].

وعلى الرغم من ذلك القمع الدموي لتلك الثورة الشعبية المسلحة عشائريًا في المجمل، إلا أن الخسائر المادية لبريطانيا كانت فادحة؛ قدرتها السيدة جرترود بيل Gertrude Bell السكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطاني بالعراق Oriental Secretary for High Commissioner of Iraq، بنحو خمسين مليون جنيه إسترليني، أي أزيد من ثلاثة أضعاف ما أنفقته بريطانيا في مساعدة ما أسمته "الثورة العربية" ضد الأتراك في الحجاز. وليس هذا فحسب، إذ كان هناك أثرًا سياسيًا للثورة، لأنها أجبرت المندوب المدني البريطاني في بغداد ،سير أرنولد ويلسون على الاستقالة، وحل محله في أكتوبر 1920 سير پيرسي كوكس Sir Percy Cox؛ الذي كان يعمل وزيرًا بالنيابة في طهران، ليصبح أول مندوب سامي بريطاني في العراق High Commissioner of Iraq (1920– 1923). كذلك كان الثوار قد نصبوا كمينًا للكولونيل جيرالد ليتشمان Gerald Leachman، ونجحوا في قتله بالقرب من الفلوجة. وباستقالة ويلسون، ومقتل هذا الكولونيل، انتهت فكرة "هندنة" بلاد ما بين النهرين، التي كانا يتبنياها كأحد أهم الأطروحات لإعادة تنظيم العراق فيما بعد الحرب العالمية الأولى[28].

بناءً على تلك المستجدات، وبعد أن تبين للقيادة البريطانية في لندن فشل سياسات إدارة سير أرنولد ويلسون في العراق، وهي السياسات التي كانت قد أرخت لها العنان، إلا أن الثورة الشعبية أفشلتها، فكان لابد من استقالة سير أرنولد ويلسون أو إقالته، كما فُتح المجال لفكرة جديدة قوامها استبدال السيطرة العسكرية البريطانية بسيطرة أخرى تشبه النمط المدني الموجود بمصر، عبر وضع حكام بنظام فردي مطلق، وبجانبهم مستشاريهم البريطانيين، وبرلمانات شكلية، بغض النظر عن الصعوبات التي سيواجهوها بسبب تنوع الطبقات الشعبية على الأخص

---

[27] James Terry, ***op. cit***, pp. 4– 7, 10, 23.

[28] كاري إي ماير؛ و شارلين بلير بريزاك، ***صناع الملوك: اختراع الشرق الأوسط الحديث***، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: سطور الجديدة، 2010)، ص 246– 249.

في بلد كبير كالعراق[29]. وهنا وجهت بريطانيا كل قواها لوأد تلك الثورة الجامحة بكافة السبل الممكنة كمرحلة أولية وعاجلة، ثم العمل على محاولة تفريغ شحنتها المتأججة على نطاق ما فعلته في الثورة المصرية التي كانت تفتقد هي الأخرى للتنظيم الممنهج المخطط، وتفتقر وجود زعامة واضحة ومحددة تقودها أثناء أحداثها النشطة خلال الأسابيع الأولى، ثم دخلت في سلسلة المفاوضات الماراثونية حينما ظهرت زعامة سعد زغلول في مرحلة تالية، واستمرت تلك المفاوضات لفترة طويلة على الأقل حتى إصدار تصريح 28 فبراير 1922، وما تلاها من كتابة الدستور وإعلان إنشاء ملكية دستورية مشروطة، فكان ذلك نجاحًا حقيقيًا لمصالحها. وهنا عكف رجال الإدارة الإنجليز على دراسة النماذج الممكنه لتطبيق تلك النظرية ووضع خُطة عمل لها، وخريطة طريق لتنفيذها، فكانت تجربتهم في مصر مرشدهم لكيفية احتواء الأمر في العراق، فتم تقديم العديد من المقترحات والرؤى[30] إلى أن تم بلورتها جميعًا في مشروع واحد سينتهي بإنشاء المملكة العراقية عام 1921 تحت حكم فيصل بن الحسين.

استعانت بريطانيا في تلك المرحلة بواحد من أبرز رجالها وأميزهم وهو هيوبرت يونج Maj. Hubert Young، الذي كان يعمل ضابطًا برتبة ميجور في الجيش البريطاني في الهند، كما حصل على لقب سير أثناء خدمته هناك، ثم أُنتدب للعمل في الدائرة الشرقية والمصرية بوزارة الخارجية، ومنها أعد مذكرته حول مستقبل المنطقة الجديدة ككل: تلك المنطقة التي كانت تضم مصر، وفارس، وجزيرة العرب، وفلسطين، والعراق. ورأى أن تلك المنطقة ليست فقط ذات وضع جغرافي مميز، وإنما كذلك لأن بها أكثرية سكانية يتحدثون بالعربية ويدينون بالإسلام. ولم يغفل يونج سوريا والحجاز في أهميتهما، لكنه أسقطهما من طرحه صراحة، على الرغم من وقوعهما في ذات الحيز الجغرافي والثقافي والديني الذي بنى على أساسه هذا الطرح، مبررًا ذلك بأن بريطانيا لن تكون مسئولة عنهما في المستقبل القريب حسب الاتفاق مع فرنسا، ونص بالفعل

---

[29] Aaron S. Klieman, ***op. cit***, p. 243.

[30] انظر بالتفصيل: أحمد جلال بسيوني، *"رؤى بريطانية لإدارة شئون "الشرق الأوسط": 1920- 1921"*، ***مجلة رواق التاريخ والتراث***، العدد السادس، يونيو 2018، ص 44- 52.

في مذكرته أن: "سوريا والحجاز قُطرين أجنبيين تمامًا"، أما مصر فمن المفهوم سلفًا أنها ستبقى فعلًا ضمن الإمبراطورية البريطانية مع احتفاظها بحكومتها الأهلية الخاصة، في حين أنه اعتبر أن فارس وجزيرة العرب: "أقطارًا مستقلة تعتمد على استشارة حكومة صاحب الجلالة"، والعراق رأى أن يكون مستقلًا بصورة مؤقتة تحت الانتداب البريطاني، وفلسطين تتطلب قدرًا أكبر من السيطرة الإدارية: "ضمانًا لتنفيذ السياسة الصهيونية لحكومة صاحبة الجلالة". وفي المحصلة يرى يونج أنه فيما عدا فلسطين وقلعة عدن، فليس من المتوقع أن يكون هناك حكم بريطاني مباشر لأي قطر في تلك البلدان الخاضعة لحكم بريطانيا في هذه المنطقة، وإنما: "ستكون المناطق المختصة محكومة إسميًا بحكومات أهلية يساعدها مستشارون بريطانيون"[31].

بدا واضحًا للإدارة البريطانية أنه لامتصاص حالات الغضب المتصاعدة، وتفريغ تلك الشحنات الثورية وموجاتها المتلاحقة في المناطق الحضارية أو شبه الحضارية الخاضعة لسيطرتها في العالم العربي وعلى الأخص مصر والعراق، سيكون عن طريق خلق ما أسمته "حكومات أهلية" تأخذ الشكل الظاهري، بينما يكون الحكم الفعلي من خلال مستشارين بريطانيين يحكمونها من خلف الستار. لكن ينبغي الإشارة إلى أن بريطانيا خلال أواخر عام 1919 وحتى منتصف عام 1920، لم تكن قد استقرت على نوعية هذه "الحكومات الأهلية" ولا أسماء أعضائها أو طبيعة مهامها، وإنما اهتمت على وجه الخصوص بتحديد مفهوم "المستشارين البريطانيين"، لأنهم هم من سيكونون الحكام الفعليون والمنفذون لمصالحها.

وهنا أوضح يونج بإسهاب أن لدى بريطانيا نموذجان واضحان للسيطرة على قُطر شرقي هما مصر والهند؛ ففي مصر، عملت بريطانيا على تقديم الاستشارة لحكومة أهلية فترة طويلة، وهو ما ساعد في تنمية الحكم المحلي وتوفير كفاءات مصرية مناسبة، شريطة أن تكون تحت

---

[31] *"مذكرة عن السيطرة على الشرق الأوسط في المستقبل، أعدها الميجر هيوبرت يونج الضابط في الجيش الهندي، والمنتدب للعمل في الدائرة الشرقية والمصرية بوزارة الخارجية، بتاريخ 17 مايو 1920"*، في: ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)***، (ستة مجلدات): ***المجلد الخامس 1920***، اختيار وترجمة وتحرير: نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001)، ***مجلد 5***، ط1، ص233– 237.

الإشراف البريطاني. لكن في الهند –والكلام لايزال ليونج في مذكرته– كان الأمر مختلفًا، إذ إن الحكومة البريطانية لم تعمل على تنمية الحكومات الأهلية كما فعلت في مصر، ومع تطور الزمن دخلت متغيرات جديدة قللت من فاعلية هذا النظام في الهند، كانتشار التعليم الغربي وتقدم سبل المواصلات، ومبدأ تقرير المصير الذي أطلقه الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون قد اجتمعت كلها لتخلق في عقول من أسماهم: "المهيجين الشرقيين عدم الثقة في السيطرة الغربية وفقدان الصبر عليها"، ولذا كان على بريطانيا السعي لإحلال حكومة أهلية في الهند بدلًا من الإدارة العسكرية المباشرة، لأن هذه الإدارة العسكرية المباشرة تستعدي الشعور الوطني[32].

وبناءً على ذلك خلص يونج إلى أن النموذج الذي طبقته بريطانيا في مصر كان على المدى الطويل أنجح وأكثر فعالية واستقرارًا من نموذج السيطرة العسكرية المباشرة الذي تم تطبيقه في الهند. وعليه فقد رأى ضرورة التفات الإدارة البريطانية إلى تلك المسألة وهي تخطط لوضعها الجديد في العراق، وأنه لا سبيل غير الاعتراف بوجود حكومات أهلية وربطها بعلاقات تعاهدية مع بريطانيا، وأن يكون هناك مستشارين ملحقين بتلك الحكومات، مع ضرورة أن يتفهم الموظفون البريطانيون طبيعة الشرقيين، وأن يقللوا من فكرة عدم الكفاءة الشرقية، التي تؤدي إلى تكريس السلطة في يد الموظفين البريطانيين، مما يؤدي إلى إغفال ضرورة الاتجاه إلى التوسع في الحكم الأهلي، لتجنب المشكلة ذاتها التي تواجهها في الهند في ذلك الوقت، ومن ثم التخفف من أعباء السيطرة المباشرة على الإدارة، لكنها تقف مكتوفة الأيدي أمام ندرة المؤهلين. أما عن الأمور المالية، لطبيعة حكم مصر والعراق، فقد رأى يونج أن مصر: "عادة مكتفية بنفسها ماليًا"، أما العراق فرأى أنه من السابق لأوانه التوقع بأنه سيكون مكتفيًا ماليًا، ولذا فقد اقترح أن يتحمل دافع الضريبة البريطانية نفقاته لبعض الوقت حتى يتمكن من الاعتماد على ذاته، ثم في المرحلة التالية يتم ربطه ماليًا ببريطانيا عن طريق أن يُطلب رأس مال خارجي على شكل قرض من خزانة صاحب الجلالة أو بضمانها[33].

---

[32] ***المصدر السابق***، ص 238، 239.

[33] ***المصدر السابق***، ص 239– 241.

وكان من بين الخطوات السريعة التي اتخذتها بريطانيا لتقليل أثر الثورة إنشاء حكومة مؤقتة من وزراء تم اختيارهم لتمثيل الطوائف والمذاهب البارزه في العراق، وألحق البريطانيون أنفسهم بكل وزارة كمستشارين، وجميع هؤلاء يكونون تحت إشراف جرترود بيل وچون ڤيلبيHarry St John Bridger Philby (1885– 1960)، مستشار وزارة الداخلية والرحالة والمستشرق الشهير. وكانت بيل ترى أن التشكيل سيجري وفقًا لما أسمته: "الممارسة العثمانية في الاختيار من بين الأقلية السنية"، إذ كانت ترى أن الشيعة ليسوا عربًا عراقيين، وإنما هم وقادتهم ومرجعياتهم "رعايا فارسيون". وبناءً على تلك القناعة فقد أُتي بنقيب أشراف بغداد عبد الرحمن الكيلاني [الجايلاني] –رئيس أهالي السنة– رئيسًا مؤقتًا للوزراء، بينما عُين السيد طالب [طالب النقيب]، ابن نقيب البصرة، والمدعوم من القبائل السنية بالجنوب وزيرًا للداخلية، ويهودي بغداد البارز ساسون أفندي حسقيل وزيرًا للمالية، وجعفر باشا العسكري وزيرًا للدفاع، وكان اختيار الأخير مع صهره نوري السعيد، لأنهما كانا من القوميين العرب الذين شاركوا فيصلًا دخول دمشق وتنصيبه بها ملكًا[34].

أما فيما يخص بعض سكان الموصل من المسيحيين والكلدانيين والكاثوليك وبعض يزيديي سنجار، فقد كانوا يتخوفون من الحكم العربي، أو وجود حاكم مسلم، ولذا أيدوا وجود الحكم الفرنسي بعد انتهاء الحرب، وبعد إجراء بعض التغييرات في اتفاقية سايكس بيكو، بات الموصل بموجبها في حوزة بريطانيا وقَّع عدد من هؤلاء بيانًا يطالبون فيه البريطانيين: "التفضل بحمايتهم وإدارة شئون ولايتهم إلى أن يأتي الوقت الذي ينالون فيه الفلاح والتقدم والإصلاح"[35]. أما عن أن الأكراد، الذين كانوا يشكلون نحو سدس سكان العراق بعامة، وأكثر من نصف عدد سكان ولاية الموصل بخاصة، ويسكنون نحو ثلثي مساحة الولاية، فكانوا يختلفون في قوميتهم ولغتهم عن العرب المشكلون أغلبية سكان العراق، لاختلاف القوميتين جنسيًا ولغويًا، بالرغم أن الأكراد مسلمون سنة، ولذا كانوا يرفضون حاكمًا عربيًا حتى وإن كان مسلمًا. وعند إقرار الحكومة

---

[34] كاري إي ماير؛ و شارلين بلير بريزاك، ***مرجع سابق***، ص 251.

[35] فاضل حسين، ***مرجع سابق***، ص 5.

المؤقتة احتفظ الحاكم المدني البريطاني سير أرنولد ويلسون بإشرافه على الأماكن الكوردية، كما قام بدعمهم لحكم منطقة السليمانية تحت إشراف بريطاني بعد نفي الشيخ محمود يرزنجي إلى الهند سنة 1920. وفي العاشر من أغسطس 1920، حيث وقَّع الحلفاء مع تركيا معاهدة سيڤر، تلك المعاهدة التي قننت اتفاقية سان ريمو ونظام الانتداب الذي أقره نظام عصبة الأمم، بالرغم معارضة الولايات المتحدة، وتبرؤ تركيا منها فيما بعد، إلا أنه تم بموجبها تشكيل لجنة لتعيين خط الحدود التركية العراقية الموصوف في المادة السابعة والعشرين من المعاهدة. وقد نصت المادة نفسها على أن الدول الحليفة الرئيسة تعين حدود العراق الأخرى، وتختار الدولة المنتدبة عليه. وعلى الرغم من عدم توقيع تركيا على المعاهدة، إلا أن ذلك لم يغير شيئًا على أرض الواقع، إذ استمرت بريطانيا وفرنسا في تنفيذ مخططاتهما في سوريا والعراق كما لو كانا فُصلا من تركيا فصلًا وفق اتفاقية دولية[36]. وهذا ما جعل ويلسون يقول في يومياته أنه بعد مزيد من المخابرات تقرر في النهاية إدخال كوردستان الجنوبية [أي الموجودة بالأراضي العراقية، بينما كوردستان الشمالية في الأراضي التركية]، في داخل حدود ولاية الموصل والعراق، مؤكدًا على أن "مستقبل الشرق الأوسط قد تمت تسويته في مسرح معارك كوردستان نفسها وليس في غرف الاجتماعات الأوروبية"[37].

وكان للأكراد في معاهدة سيڤر المواد 62– 64 من الفقرة الثالثة، والتي كان من المتوقع بموجبها خلال ستة أشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ، أن يكون هناك خطة حكم ذاتي للمنطقة التي تقطنها أكثرية كوردية، والواقعة شرقي نهر الفرات، وجنوبي الحدود الجنوبية لأرمينيا، وشمالي الحدود التركية السورية والتركية العراقية. وإذا خاطب أكراد هذه المنطقة (أكراد تركيا) مجلس عصبة الأمم، بطريقة تظهر أن الأكثرية ترغب في الاستقلال عن تركيا، وإذا اعتبر مجلس العصبة أنهم قادرون على مثل هذا الاستقلال فسيمنحونه، وفي هذه الحالة لن يعترض الحلفاء على انضمام الأكراد إلى دولة كوردية مستقلة مؤلفة من الأكراد القاطنين في

---

[36] ***المرجع السابق***، ص 12.

[37] السر أرنولد ويلسن، ***مصدر سابق***، ص 207، 208.

جزء كوردستان، الذي كان ضمن ولاية الموصل حتى ذلك الوقت، وهو ما كان معناه تشكيل دولة من ثلاثة أجزاء من كوردستان[38].

غير أن كل ذلك لم يتحقق، لعدم توقيع تركيا على الاتفاقية من ناحية، بينما كان الأكراد بصفة عامة منقسمين فيما بينهم حول رغباتهم من ناحية ثانية، فضلًا عن أن أكراد العراق بصفة خاصة كانوا منفصلين عن أكراد تركيا جغرافيًا وسياسيًا، لكنهم مرتبطون بعرب العراق اقتصاديًا من ناحية ثالثة[39]. ثم حدث بعد أن سيطر نظام مصطفى كمال "أتاتورك" على الأراضي التركية، وأقنع الحلفاء المتنفذون بالتخلي عن معاهدة سيڤر، ثم بالتوقيع على معاهدة لوزان عام 1923، دفنت فيها التطلعات القومية الكوردية، مما دفع الأخيرين للثورة ضد النظام الكمالي، الذي قابلهم بقمع وبطش شديدين[40].

ومن هنا فمع نهاية العام 1920 كانت الإدارة البريطانية قد وضعت الأطر النظرية، وخطة العمل التطبيقية التي ستسير عليها في كيفية حكم العراق إداريًا وماليًا، ولم يتبق غير الاستقرار على اسم الحاكم الشكلي، الذي سيتم صنعه صنعًا في المرحلة التالية، وكذلك نوعية مساعديه وخلفياتهم وطبيعتهم.

ثالثًا: الترتيبات البريطانية لإنشاء المملكة العراقية:

ذكرنا في النقطة الأولى من تلك الورقة أنه كان هناك تراجعًا كبيرًا في أداء وزارة الخارجية البريطانية بعيد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وأنه بسبب هذا التراجع انتقلت كثير من

---

[38] مثنى أمين نادر، ***قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجًا*** (السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003)، ص 91، 92.

[39] فاضل حسين، ***مرجع سابق***، ص 13، 14.

[40] انظر بالتفصيل: كاظم حيدر، ***الأكراد: من هم وإلى أين؟*** (بيروت: منشورات الفكر الحر، 1959)، ص29– 33؛

مثنى أمين نادر، ***مرجع سابق***، ص 99، 100.

مسئولياتها ومهامها لوزارات أخرى كان أهمها وزارة المستعمرات، لكن بانتهاء الحرب وإقرار تسوياتها في ڤيرساي وغيرها أخذت الإدارة البريطانية تلملم أطرافها لمواجهة التحديات الجديدة التي كانت عليها الإمبراطورية في تلك المرحلة، التي تولى خلالها لورد كيرزون Lord Curzon وزار الخارجية (1919- 1924). وبمجيئه أخذت وزارة الخارجية تتعافى من عثرتها وتتكامل في مهامها مع وزارة المستعمرات التي كان لها اليد الطولى آنذاك، وأخذت الوزارتان تتشاركان في لندن لوضع آلية إدارة العراق الجديد.

ولما كانت أغلب طوائف العراق تقريبًا تريد حاكمًا مسلمًا من أبناء الشريف، ولم تفلح معها محاولات الحاكم المدني المستقيل سير أرنولد ويلسون إثارة المشكلة الطائفية التي كانت يتفنن في إثارتها في كل صغيرة وكبيرة، ويتذرع بكل الحجج لإثارتها لتحقيق مآربه التي لم يطلها. وعلى عكس ما كان يرغب ويلسون كانت الرؤى العشائرية، وقادة الحركات الوطنية مجتمعة على: "تأسيس حكومة عربية يرأسها ملك عربي مسلم، هو أحد أنجال الشريف حسين...مُقيد بمجلس وطني/ تشريعي/ منتخب... مقره العاصمة بغداد"[41]. فقد التقط البريطانيون الخيط، وأخذت الدوائر الإدارية تتدارس الموقف بغية الوصول إلى معادلة تستطيع من خلالها الاستفادة بما يحقق صالحها العام.

وبالفعل كان هناك قطاع من الموظفين البريطانيين يرون في الأمير عبد الله –الابن الأكبر للشريف حسين– أنه الشخص الأنسب لتولي عرش العراق، باعتباره: "حلو الحديث، متغربنًا بدرجة أنه كان يتلقى نسخة من يومية صحيفة الفيجارو الفرنسية معظم أيام الأسبوع"، إلا أن موظفين آخرين بنفوذ وتأثير أوسع على رأسهم توماس لورانس [العرب] وسير پيرسي كوكس رفضوا ذلك باعتبار أن الأمير: "كان كسولًا، ليس بإمكانه السيطرة بأي حال من الأحوال"، خصوصًا أن كوكس كان يفضل أخاه فيصلًا لحكم العراق لأن بطولته أثناء الحرب تؤهله لتكوين جيش بصورة أسرع[42].

---

[41] انظر بالتفصيل: محمد مظفر الأدهمي، ***مرجع سابق***، ص 42 – 55.

[42] كاري إي مايرز؛ و شارلين بلير بريزاك، ***مرجع سابق***، ص 224، 225.

استقر الرأي إذًا من حيث المبدأ في أروقة الإدارة البريطانية المختصة على أن فيصلًا كان الأنسب لزرعه على عرش العراق، في حين أن الأخير لم يكن يعرف أي شيء عن الموضوع برمته، فضلًا عن أنه كان لايزال مطرودًا بالقوة العسكرية الفرنسية من سوريا، فكانت بريطانيا لا تريد استثارة حفيظة صديقتها اللدود آنذاك باختيارها فيصلًا في العراق بعد طرده من سوريا. ومن هنا فإن مجلس الوزراء البريطاني كان يرغب أن يبدو ترشيح الأمير فيصل بن الحسين للعرش وكأنه من تلقاء نفسه، وأن "الشعب" العراقي هو من أتى به، وذلك طبعًا بغرض تجنب ردة الفعل الفرنسية، وهو الأمر الذي شغل حيزًا كبيرًا من تفكير رئيس الوزراء البريطاني ديڤيد لويد چورچ، حيث رأى أنه لا يوجد مبررًا للاعتراض على ترشيح الأمير فيصل، طالما سيكون ذلك بناءً على مبادرة من بلاد ما بين النهرين. ومع ذلك فقد كان يعتقد أنه لو تمت الأمور وفق تلك الآلية، فإن موقف الفرنسيين سيظل حرجًا للغاية مع البريطانيين، وأنه سيكون من الصعب جدًا التوفيق بين هذا الإجراء وبين الموقف الذي ستتخذه وزارة الخارجية الفرنسية في هذه المسألة[43].

أما الأمير فيصل نفسه فقد كان في لندن في يناير 1921 للتفاوض حول العلاقات مع ابن سعود، ووضع والده، ووضع شرقي الأردن، وكان مفاوضاه ميجور سير هيوبرت يونج[44]، وسير كيناهان كورنواليس Sir Kinahan Cornwallis [45]. وعن عمد، ووفق آلية ممنهجة تم استبعاد قضيتي سوريا والعراق عن تلك المباحثات، حتى وصول التعليمات إليهما من وزير

---

[43] Christopher Catherwood, ***op.cit***, p. 150.

[44] واضع المذكرة حول مستقبل "الشرق الأوسط"، التي سبق الإشارة إليها بالتفصيل، والتي ستكون المادة الأساسية لورقة العمل في مؤتمر القاهرة في مارس 1921، الذي سيكون يونج أحد أبرز أعضائه.

[45] كان مدير مكتب القاهرة البريطاني في ذلك الوقت، وكان فيصل يعرفه ويألفه منذ مشاركته فيما يسمى بالثورة العربية ضد الأتراك، حتى أن فيصل سيطلبه بالإسم ليكون مستشارًا بريطانيًا له في العراق بعد تنصيبه ملكًا، وسيظل كورنواليس بالفعل مستشارًا لمدة عشرين عامًا فيما بعد حتى بعد موت فيصل سنة 1933. انظر: عبد التواب أحمد سعيد، و عبد الرحيم ذوالنون، *"العراق في تقارير السفير البريطاني كيناهان كورنواليس: 1941– 1945"*، ***مجلة آداب الرافدين***، العدد 23، يناير 1992، ص 321– 344.

الخارجية كيرزون، حول كيفية مفاتحة الأمير بقبول عرش العراق، على أن تكون تلك المفاتحة بصورة ودية، وبلغة الناصح الأمين، وهو ما تم بالفعل في السابع من يناير، وأنه في حالة إبداء الأمير الشاب الموافقة، فإن الحكومة البريطانية ستقف بجانبه وتؤيد مطلبه شريطة أن يقنع والده للتصديق على معاهدة ڤيرساي[46]. فقد كانت تريد وضع حاكمًا عربيًا على العراق يقبل بشروط انتدابها، ويرتضيه السكان المحليون على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم، وألا يثير مشكلات مع فرنسا التي طردته شر طردة مؤخرًا من سوريا، وهو بذلك سيكون متفوقًا عن الآخرين المطالبين بعرش العراق[47]. ومن هنا فكان على كورنواليس –وفق تعليمات وزير الخارجية– الإيحاء للأمير فيصل بأن يقوم والده الشريف/ الملك حسين بترشيح أحد أبنائه لعرش العراق، ويُلمح لفيصل أنه هو الأبرز لهذا المنصب الرفيع، وأنه الشخص المرغوب فيه من قِبل بريطانيا[48].

---

[46] كان الشريف/ الملك حسين قد رفض التوقيع على كافة المعاهدات والتوصيات التي أقرتها مؤتمرات ما بعد الحرب العالمية الأولى، وأبرزها توصيات مؤتمر الصلح في ڤيرساي، إلا بعد أن تلتزم بريطانيا بتعهداتها له كما كان يراها، إذ رفض كافة الاقتراحات التي عرضت عليه من قبل بريطانيا، وكان ينظر للأمور بمنطق إما أن يأخذ كل شيء أو لا شيء، وكان ذلك الموقف يضع بريطانيا في حرج، فأخذت بالضغط عليه بسبل شتى، مثل تعليق المعونة السنوية، ورفض طلبات مساعدته المتكررة، والتلويح لعبد العزيز بن سعود بمهاجمة أماكن تابعة للشريف بعلم وصمت بريطانيا. وليس هذا فحسب وإنما كان الموظفون البريطانيون يعتبرون الحسين عقبة لابد من إزالتها بخلعه ونفيه وتولية ابنه علي مكانه في الحجاز، وهو بالفعل ما تم في النهاية سنة 1923. انظر بالتفصيل: أحمد جلال بسيوني، "سايكس بيكو..."، ***مرجع سابق***، ص 52-57.

[47] كما ذكرنا من قبل كانت هناك العديد من الأسماء التي تُطرح بين الحين والآخر من قِبل الوظفين البريطانيين، أو تطرح هي نفسها لتولي هذا المنصب، وربما كان أبرزهم من داخل العراق:السيد عبدالرحمن الكيلاني [الجايلاني] (نقيب أشراف بغداد)؛ السيد طالب النقيب (ابن نقيب أشراف البصرة)؛ عبد الهادي العمري (كبير الأسرة العمرية في الموصل). أما من خارج العراق فكانت تُطرح أسماء ربما كان أبرزها الأمير عبد العزيز ابن سعود أو أحد أولاده من نجد؛ والشيخ خزعل أمير المحمرة؛ وغلام رضا أحد الأمراء الإيرانيين؛ وأحد أبناء أسرة محمد علي المالكة في مصر.

[48] انظر تفاصيل ما دار بين المفاوضان البريطانيان والأمير فيصل بن الحسين في لندن بالتفصيل في:

وبعد لقاء كورنواليس بفيصل بأربعين يومًا وزعت وزارة الحرب مذكرة شاملة كانت قد أعدتها حول تنصيب الأمير فيصل كأول ملك على العراق، وناقشت فيها بالتفصيل الموضوع من كافة زواياه حسب الأولوية البريطانية وإعلائها لمصالحها في العراق، وانتهى الرأي في تلك المذكرة إلى أنه هناك عدة فوائد في اختيار فيصل لتولي هذا العرش المزمع، ومنها إشاعة سمعة طيبة للإمبراطورية البريطانية في العالم الإسلامي على اعتبار أنها: "منصفة وعادلة في تعاملاتها، وبأنها تلتزم بوعودها"!، ومنها كذلك أن اختيار فيصل سيكون مقبولًا لدى سكان العراق ذوي الأغلبية الشيعية بالرغم من أنه سني، على اعتبار أنه سليل أسرة النبي، فضلًا عن إنه يكره الشيوعية والبلشفية، وهي الأفكار والممارسات التي تجتاح الأقطار المتاخمة للعراق، وبالتالي فإن اختياره وتنصيبه ملكًا على العراق: "قد تُصبح أنموذجًا لجيرانها المسلمين، وحاجزًا محتملًا أمام البلشفية"، وأن تعيينه على العراق سيحمل أباه على التخلي عن الدسائس في التواصل مع مصطفى كمال [أتاتورك]، كذلك سيوقف أخاه عبد الله –المؤكد تواصله المستمر معه– عن ذلك. ثم أخيرًا وهو الأمر الأهم أن فيصل يمتاز بأن ثقته ببريطانيا تفوق ثقته بأية دولة أخرى، كما أن له خبرة جيدة بأساليب الإدارة البريطانية: "إنه يتماشى مع رجال الإنجليز، ولذا فإن التعامل معه سيكون أسهل من التعامل مع غيره"، وبالتالي خلص الرأي إلى أن تنصيب فيصل سيُحدث حالة من الاستقرار في المنطقة، لأنه سيكون من الممكن إقناع رؤساء العرب المجاورين بسهولة بأنهم سيحصلون على مكافأتهم في الوقت المناسب إذا: "فعلوا ما تطلبه إليهم

"تعليمات سرية للمستر كورنواليس من وزير الخارجية حول كيفية مفاتحة الأمير فيصل بقبول عرش العراق"، بتاريخ 7 يناير 1921"، في: ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)***، (ستة مجلدات): ***المجلد السادس 1921– 1922***، اختيار وترجمة وتحرير: نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2004)، ***مجلد 6***، ط1، ص 277– 279. (فيما بعد: ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق***)؛

"من كيناهان كورنواليس إلى وزير الخارجية عن مقابلته مع الأمير فيصل ومفاتحته بعرش العراق"، بتاريخ 7 يناير 1921"، في: ***المصدر السابق***، ص 280– 282.

حكومة جلالته"[49]. وبذلك تتبقى النقطة الأخيرة للتمهيد لتولي فيصل عرش العراق، والتي ستأتي في أقصر مما كان هو نفسه يتصور، وهو ما تم في مؤتمر القاهرة الذي لم يحضره فيصل نفسه.

رابعًا: مؤتمر القاهرة مارس 1921 وإنشاء المملكة العراقية:

كما لاحظنا في النقطة السابقة أن الإدارة البريطانية هي من سعت لزرع فيصل بن الحسين على عرش العراق، حتى بدون إبلاغه أو مشاورته، وأنها بعد أن استقرت مناقشات أفرعها المختلفة واتفقت على الموافقة على هذا الأمر تم إبلاغ فيصل بالأمر في لندن. بمعنى أن كل الترتيبات تمت في لندن بإشراف وزارة الخارجية، لكن كان القرار النهائي في يد وزارة المستعمرات التي تولاها في مطلع فبراير 1921 سير ونستون تشرشل Winston Churchill (13 فبراير 1921– 19 أكتوبر 1922)[50]. وكان تشرشل رجلًا عمليًا نشيطًا، ما أن تولى الوزارة إلا وأخذ على عاتقه مهمة حسم كل تلك القضايا العالقة وعلى رأسها العراق، ولذا فكان أول قرار اتخذه بشأن العراق بمجرد توليه الوزارة، وبعد إلمامه بالخطوات التي اتخذتها وزارتي الخارجية والحرب والتي عرضناها في النقطة السابقة، قام بإرسال توماس إدوارد لورنس [العرب]، لمقابلة الأمير فيصل بن الحسين في لندن، لمفاتحته صراحة في التغيرات المحتمل حدوثها في المنطقة

---

[49] *"مذكرة أُعدت في وزارة الحرب (الأركان العامة) حول ترشيح الأمير فيصل ملكًا على العراق وموقف سائر الجهات المستقلة في الجزيرة العربية (وبخاصة ابن سعود)، بتاريخ 17 فبراير 1921"*، في: ***المصدر السابق***، ص288– 294.

[50] كان تشرشل وزيرًا للحرب والطيران آنذاك (10 يناير 1919– 13 فبراير 1921) قبل توليه منصب وزير المستعمرات.

وأخذ موافقته الصريحة على الأمر بدون موارية قبل انعقاد مؤتمر في فندق سميراميس في القاهرة 11– 22 مارس 1921 برئاسة وزير المستعمرات الجديد[51].

كان الغرض من هذا المؤتمر جمع أكبر عدد من المختصين والمعنيين بشئون المنطقة من القادة العسكريين، والمديرين المدنيين البريطانيين، لوضع ما يمكن تسميته رؤية موحدة وبرنامج عمل واضح للآلية التي يمكن لبريطانيا بها إدارة المنطقة الجديدة التي انضوت تحت الحكم البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى، مع ضرورة تقليل النفقات بشكل كبير للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لبريطانيا. وكان المجتمعون يمثلون غلاة المستعمرين الإنجليز، الذين لعبوا دورًا مؤثرًا في السياسة البريطانية بالمنطقة العربية خلال الحرب العالمية الأولى[52]. وسنلاحظ هنا اختيار تشرشل مدينة القاهرة مقرًا لانعقاد المؤتمر الذي سيناقش قضية العراق وكذلك فلسطين والأردن، على الرغم أن إدارة مصر كانت تتبع وزراة الخارجية البريطانية وليس وزارة المستعمرات التي كان يرأسها، فقد كان النموذج المصري مسيطرًا ومُسَتَقَرًا عليه بين الساسة البريطانيين، وأنه بات مؤكدًا تعميم هذا النموذج على المملكات الجديدة المزمع إنشاؤها، فضلًا عن أن مكتب القاهرة البريطاني، أو ما كان يسمى "المكتب العربي" كان يضم خيرة رجال بريطانيا بالمنطقة[53].

---

[51] انظر تفاصيل هذا اللقاء في: *"مذكرة من الكرنل تي إي لورنس* (عن مقابلة له مع الأمير فيصل في لندن)إلى *سير ونستون تشرشل* (وزير المستعمرات– لندن)، فبراير *1921"*، في: ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق***، ص 194.

[52] من المفارقات الطريفة أن عدد المجتمعين في هذا المؤتمر كانوا أربعينًا من أساطين السياسة البريطانية، فنظر لهم رئيس المؤتمر ونستون تشرشل وقال لهم –مداعبًا– أنتم إذًا: *"الأربعون لصًا/ حرامي The Forty Thieve"*. انظر: James Terry, ***op. cit***, p. 24. ولذا فقد أُشتهر هذا المؤتمر باسم مؤتمر: "الأربعون حرامي"، تمييزًا له عن مؤتمرات أخرى لها أهميات كبيرة عُقدت أيضًا في القاهرة طوال سنى الحربين العالميتين الأولى والثانية.

[53] تم إنشاء "المكتب العربي Arab Bureau" في فبراير 1916، وكان مقره وقتها ثلاث غرف بفندق ساڤوي الفاره والأنيق بالقاهرة، كانت مؤثثة بكافة وسائل الراحة والرفاهية، وبه أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا آنذاك من آلات ومعدات لخدمة عملهم في تحسين عملية صنع القرار البريطاني فيما يتعلق بالشئون العربية

كان مع تشرشل في المؤتمر العقيد توماس إدوارد لورنس [العرب] بصفته المستشار الخاص لمكتب المستعمرات Special Advisor to Colonial Office؛ وميجور هيوبرت

بصورة موحدة وفعالة. إذ كانت الوظائف المنوطة لأعضاء هذا المكتب العربي تتمحور حول رفع التقارير والمذكرات إلى وزارة الخارجية أو وزارة الحربية في لندن، كما أشرفوا على إصدار نشرة ملحقة سرية سميت "النشرة العربية" لمعالجة الأحداث السياسية والحربية المختلفة المتعلقة بالبلاد العربية والدولة العثمانية والحركة العربية بشكل عام، كما كان من مهامهم إشاعة الإشاعات، وتوليد الدعايات لتحفيز العرب للثورة ضد الأتراك. وكثيرًا ما ظهرت خلافات في وجهات النظر بين خبراء هذا المكتب العربي في القاهرة، وبين رجال الأجهزة المختصة في لندن، ليس لأن القاطنون في القاهرة كانوا أصدقاءً للعرب، وإنما لكونهم الأقرب إلى مواقع الأحداث، والأقدر على فهم تداخل الأمور وتشابكها بحكم تكوينهم وخبرتهم ومعايشتهم.

وقد ضم "المكتب العربي" خيرة المسئولين البريطانيين في المنطقة كان منهم قادة ومدراء مثل سير ريجنالد وينجيت Sir Reginald Wingate، سردار الجيش المصري وحاكم عام السودان (1899– 1916)، والمندوب السامي البريطاني في القاهرة (1917– 1919) خلفًا لمكماهون؛ وسير رونالد ستورز Sir Ronald Storrs، السكرتير الشرقي لدار الانتداب البريطاني بالقاهرة آنذاك؛ وسير جلبرت كلايتون Sir Gilbert Clayton، رئيس قلم الاستخبارات المدنية والعسكرية في مقر القيادة العامة للقوات البريطانية. وبجانب هؤلاء القادة والمدراء ضم المكتب العديد من الخبراء في شئون المشرق العربي ممن كانوا يعملون في قسم الاستخبارات في القيادة العامة، أو من الموظفين السياسيين في دار المندوب السامي، وجُلهم من الرحالة وعلماء الآثار والمستشرقين والضباط العسكريين، ممن لهم خبرة كبيرة بالمنطقة وأحوالهم وتعقيداتها، مثل توماس إدوارد لورانس T. E. Lawrence [لورنس العرب]، وجرترود بيل، وأورمسبي جور Ormsby Gore، وجورج ستيورات سيميز George Stewart Symes، وفيليب جرافس Philip Graves، وديڤيد چورچ هوجارث David George Hogarth باحث الآثار ودراسات الحضارات القديمة، والذي كان مديرًا لهذا المكتب، وسير كيناهان كورنواليس Sir Kinahan Cornwallis، ضابط المخابرات البحرية، الذي عمل كنائب لهوجارث مدير المكتب العربي، ثم خلفه في هذا المنصب حتى عام 1920.

انظر بالتفصيل: خيرية قاسمية، *"من خفايا السياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى: المكتب العربي في القاهرة، قراءة في الوثائق البريطانية"*، ***دراسات تاريخية***، العددان 17، 18، دمشق 1984، ص 160، 161؛

كاري إي ماير؛ و شارلين بلير بريزاك، ، ***مرجع سابق***، ص 235، 236.

يونج من مكتب المستعمرات، وصاحب المذكرة المهمة عن مستقبل المنطقة، التي سبق عرضها بالتفصيل أعلاه؛ وسير جيفري سالموند Sir. Geoffrey Salmond قيادة الطيران في الشرق الأوسط Air Officer Commanding Middle East؛ ومارشال هيو ترنتشارد Hugh Trenchard رئيس الأركان الجوية Chief of the Air Staff؛ وجيفري فرانسيس أرتشر Geoffrey Francis Archer حاكم الصومال البريطاني Governor British Somalia؛ وسير هربرت صامويل، المندوب السامي البريطاني في فلسطين؛ وكان في الوقت نفسه ممثل رئيسي للحركة الصهيونية، وطبعًا لورد أللنبي، المندوب السامي البريطاني في مصر المقام على أرضها المؤتمر[54].

وبجانب هؤلاء كان هناك وفد يمثل مصالح بريطانيا في العراق يضم سير پيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق؛ ومعه جرترود بيل، السكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطاني بالعراق، وكانت المرأة الوحيدة المشاركة في المؤتمر[55]. كذلك كان هناك الجنرال سير إيلمر هالدن General Sir James Aylmer Haldane، القائد العام للقوات البريطانية في بلاد مابين النهرينGeneral Officer Commanding Mesopotamia ، أما سير أرنولد ويلسون – الحاكم المدني للعراق الذي كان قد قدم استقالته بعد ثورة العشرين، وحل كوكس محله– فقد حضر المؤتمر بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب عن شركة النفط الأنجلو فارسية، للتحدث عن مصالحها النفطية في "الشرق الأوسط" بشكل عام[56].

---

[54] Christopher Catherwood, ***op.cit***, p. 140.

[55] أُلتقطت للمؤتمر عدة صور تذكارية أبرزها الصورة الرسمية للحضور ولم يكن بها سوى السيدة بل، وهناك صورة أخرى شهيرة عند الأهرامات وهم يركبون الجمال، وفيها ظهرت عدة نساء، لكنهن كن زوجات لبعض المؤتمرين، ولسن مشاركات بالمؤتمر، انظر: كاري إي ماير؛ و شارلين بلير بريزاك، ***مرجع سابق***، ص 222.

[56] James Terry, ***op. cit***, p. 24.

كذلك كان من بين المشاركين في الوفد الذي يمثل العراق عربيان وحيدان هما جعفر العسكري باشا –وزير الدفاع في أول وزارة عراقية مؤقتة– ومعه مستشاره البريطاني؛ وساسون حسقيل –وزير المالية في أول وزارة عراقية مؤقتة– ومعه مستشاره البريطاني، كما حضر المستشار البريطاني لوزير الأشغال والمواصلات العراقي. وقد لعب هذا العربيان: جعفر العسكري باشا، وساسون حسقيل دورًا مهمًا لخدمة توجهات بريطانيا في العراق، إذ كان منتظرًا من الأول أن يكون منفذًا للاستراتيچية الدفاعية للمملكة العراقية الجديدة، بحكم صلته بالقوات الجوية الملكية البريطانية كمجموعة مراقبة، وكان منتظرًا من الثاني ترشيد الإنفاق المالي وضبط الاقتصاد في المملكة العراقية الجديدة وفق التوجهات البريطانية[57].

وبعد افتتاح المؤتمر وفي أثناء انعقاد أولى جلساته طرح تشرشل الموضوع من زاوية لا تختلف كثيرًا عن التعليمات التي كان قد أرسلها وزير الخارجية لورد كيرزون للسيد كورنواليس ليفاتح فيها الأمير فيصل في لندن؛ ثم استطرد تشرشل وكأنه ومجتمعوه لا يعلمون بالأمر قائلًا: "هنالك بعض العراقيين الذين يرشحون فيصلًا للعرش، وأن انتخابه سيكون مقبولًا لدى حكومة جلالته"[58]. وكان حديث تشرشل هذا للمؤتمرين بعد أن ناقشت اللجنة السياسية للمؤتمر موضوع تقسم أقاليم العراق، وإنشاء دولة كوردستانية مستقلة تكون كمنطقة صد عازلة بين العراق وتركيا، خصوصًا أن تشرشل نفسه كان قد أعرب عن تخوفه من مدى تواؤم الأكراد مع حاكم هاشمي، إلا أن اللجنة قررت أنه ومن أجل أن يصبح العراق دولة قابلة للحياة فلابد أن تكون أقاليمه الثلاثة (البصرة وبغداد والموصل) متحدة معًا[59].

أيضًا كان على تشرشل إرسال رسالة مهمة مفادها طمأنة كل منتقدي سياسة الحكومة البريطانية في العراق، وأن الحامية –التي سيقل عددها بصورة كبيرة بعد تولية فيصل– ستكون

---

[57] Christopher Catherwood, ***op.cit***, p. 140, 141.

[58] *"من محاضر اجتماعات مؤتمر القاهرة عن الشرق الأوسط"*، في: ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق***، ص 283.

[59] كاري إي ماير؛ و شارلين بلير بريزاك، ***مرجع سابق***، ص 227.

قادرة تمامًا على الدفاع عن نفسها في حالة حدوث أية فوضى أو اضطرابات محتملة، أو التعرض لأي هجوم بري. وأكثر من ذلك فإنه سيمكن إخلاء قائد القاعدة الجوية من بغداد عبر صنادل مسلحة تخرجه بسرعة إلى الخليج الفارسي [العربي] عبر نهر دجلة، كما أن بريطانيا سيكون لديها القدرة على إجلاء كافة موظفيها في العراق دون الحاجة لمساعدات خارجية، وكل ذلك سيكون في حدود المبالغ المالية المقررة سلفًا، ودون طلب المزيد[60].

وقد أرسل وزير الخارجية لتشرشل برقية مطولة من رئيس الوزراء، الذي خصص مجلس وزراؤه مناقشة وافية لمقترحات تشرشل التي أرسلها في برقية بتاريخ 21 مارس 1921، أي بعد انتهاء كافة المداولات والنقاشات على كورنيش النيل، وكان مجلس الوزراء البريطاني معجبًا للغاية لما توصل إليه المؤتمرون، ولم يخف وزير الخارجية في برقيته ذلك الإعجاب، ثم أوصاه بضرورة التوفيق بين توصياته وبين الارتباطات مع الفرنسيين، واقترح –بناءً على اعتقاد ساد بين الوزراء في مجلسهم بلندن– أن يعود سير بيرسي كوكس بأسرع وقت للعراق للترتيب لترشيح فيصل ودعوته لقبول منصب حاكم العراق، في الوقت الذي سيُطلب فيه من الأخير مغادرة لندن إلى مكة لمفاتحة والده في الأمر، مع إفهامه صراحة أنهم سيرحبون به حاكمًا إذا اقنع والده وقبله العراقيون، شريطة أن يقبل شروط الانتداب كما هي، وأن يبذل قصارى جهده للمحافظة على مصالح الفرنسيين في سوريا[61].

ورئاسة الوزراء في برقيتها تلك تكون قد اقتنعت بما أرسله تشرشل لرئيس الوزراء حول أسباب استحالة تزكية أي من المرشحين الآخرين لعرش العراق، وخص منهم عبد العزيز آل سعود، حيث رآه: "سيغرق البلد بأكمله في جحيم ديني"، أما نقيب بغداد بالوراثة عبد الرحمن الكيلاني [الجايلاني]، فهو: "متهالك وعلى شفا الموت"، أما سيد طالب ابن حاكم البصرة [طالب

---

[60] James Terry, ***op. cit***, pp. 28, 29.

[61] *من وزارة الخارجية* (لندن) *إلى سير ونستون تشرشل* (وزير المستعمرات– القاهرة)، برقية عاجل جدًا وسري، رقم 193، بتاريخ 22 مارس *1921"*، في: ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق،*** ص 297، 298.

النقيب]، فرآه: "شخص فاسد غير أهل للثقة"، وذلك لأن الأخير حمل شعار: "العراق للعراقيين"، وكان يحرض الجميع علنًا ضد فيصل، ورُصد عنه غير مره إنذاره للبريطانيين بتكرار ثورة مماثلة لثورة العشرين ما لم تنسحب بريطانيا وتعطي الحقوق للعراق، وهو ما دعى جرترود بيل تصفه بأنه: "الرجل الأكثر مهارة وذكاءً، وربما كان الوغد الذي لم يتم شنقه حتى الآن"، وبتحريض وترتيب منها، وجهت جرترود بيل إلى طالب النقيب دعوة شاي، وكانت هي المترجمة، وفي طريق عودته لمنزله تم إلقاء القبض عليه ونفيه إلى جزيرة سيلان (سريلانكا فيما بعد)، حيث لحقت به عائلته فيما بعد، وبالتالي أصبح الطريق ممهدًا وخاليًا أمام فيصل بن الحسين لزرعه في هذا المنصب، على الرغم من أنه لم يزر العراق من قبل، وكانت لهجته العربية غريبه على أسماع أهله، كما أنه لم يكن مرحبًا به في الأوساط الشيعية على الرغم من نسبه، فضلًا عن أنه لم يكن على علم بطبائع قبائل العراق وتركيباتهم وتداخلاتهم[62].

وبعد انتهاء أعمال المؤتمر، وبينما كان تشرشل في طريقه إلى الإسكندرية من القدس عبر القاهرة كتب إلى الجنرال الفرنسي جورو في سوريا، والذي تصفه الوثائق البريطانية دومًا أنه: "ذو الشعبية الكبيرة في فرنسا"، وكان من المتخوفين صراحة من احتمال استخدام فيصل في العراق ضد مصالح بلاده في سوريا، وأعرب تشرشل للجنرال على أن الاتجاه العام للسياسة البريطانية: "تميل بصورة إجمالية نحو حل المسألة لصالح عائلة الأشراف"، إلا أن تشرشل كعادته لم يجزم بأن الأمر بات باتًا ونهائيًا، وإنما حرص على ذكر جملة: "ولكننا بالطبع سنهتدي برغبات السكان المحليين في كل من العراق والأماكن الأخرى"، كما أن استقرار الأوضاع في شرق الأردن كان مرهونًا بقدرة عبد الله بن الحسين على منع أي قلاقل في القطاع الفرنسي انطلاقًا من شرق الأردن، مدعومًا بقوات جوية بريطانية، وإشراف ضباط بريطانيين لجمع الضرائب، وتطوير الإدارة المحلية: "وبناءً على نجاحه أو إخفاقه في هذا المجال ينبغي الحكم عليه". كما أن تشرشل رتب مع عبد الله إزاحة عليّ –الذي تحدث جورو عنه مع تشرشل– من منصبه الحالي وإرساله إلى ناحية نائية عن القطاع الفرنسي، وأن تشرشل قد أعطى: "أشد

[62] كاري إي ماير؛ و شارلين بلير بريزاك، ***مرجع سابق***، ص 224؛ 253– 256.

التعليمات صرامة لجميع من يخدمون تحت إمرة وزارة المستعمرات بأن يفعلوا كل ما في وسعهم لخدمة المصالح الفرنسية وتسهيلها وخدمة أمن المنطقة الفرنسية"[63].

ولم يكن معنى انتهاء المؤتمر أن الأمور قد تم تسويتها، وانتهت وإنما كان المؤتمر هو الحلقة الجامعة للنقاش مع صفوة متخصصي الإنجليز ذوي الدراية الواسعة بشئون المنطقة، وبالتالي فقد أخذت الأمور نحو ستة أشهر أخرى لاختبار وإقرار تلك القرارات التي اتخذها المؤتمرون، للتمكين لحلفائهم الجدد، أو بالأحرى صنائعهم الجدد وعلى رأسهم الملك فيصل في العراق. ففي أوائل يونيو 1921 "رجت" الحكومة البريطانية فيصلًا أن يحضر إلى العراق، التي وصلها بالفعل في التاسع والعشرين من يونيو، وكان البريطانيون قد غيروا خطتهم لتوليته من انتخاب عام إلى استفتاء بسبب بعض الترتيبات الخاصة بالأكراد، وتم الإعلان عاى أن نتيجة الاستفتاء على فيصل جاءت بنسبة 96%. وفي الحادي عشر من يوليو 1921 اتخذ مجلس الوزراء البريطاني قرارًا بإعلان "صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العراق، على أن تكون حكومته دستورية – نيابية– ديمقراطية– مقيدة بالقانون". وقد أعطى ذات المجلس للأكراد –الذين لم يكن مستقبلهم قد حُدد– حرية المشاركة في الاستفتاء من عدمه، فجاء تصويت أكثر أكراد الموصل وأربيل على انتخابه شريطة الحفاظ على إدارة لامركزية تخصهم، بينما صوت أكراد كركوك ضده، ولم يشارك أكراد السليمانية في الاستفتاء. وكان ذلك في وقت احتلت فيه بعض القوات التركية مناطق من كوردستان، فعمت الفوضى والانفلاتات، مما اضطر الإنجليز إعادة الشيخ محمود برزنجي من منفاه، وعينوه متصرفًا على السليمانية في محاولة لضبط الأوضاع لصالحهم، وهو الأمر الذي استمر سجالًا حتى احتلت قوات عراقية مدعومة بريطانيًا المنطقة في صيف 1924[64].

---

[63] *من سير ونستون تشرشل* (وزير المستعمرات– في الطريق إلى الإسكندرية) *إلى الجنرال جورو، كتاب بتاريخ 31 مارس 1921"*، في: ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية، مجلد6، مصدر سابق***، ص 203، 204.

[64] فاضل حسين، ***مرجع سابق***، ص 14، 15، 19، 20.

وفي 23 أغسطس 1921، جرت مراسم تتويج الملك فيصل على العراق، وسط حضور ألف وخمسمائة ضيف، وفي ذات اليوم قبل الملك الجديد استقالة الحكومة المؤقتة، وفي العاشر من سبتمبر 1921 ألفت وزارة جديدة اعتيادية برئاسة نقيب بغداد. وفي ذات الوقت بريطانيا كافة الصعاب أمامه، فرتب سير پيرسي كوكس لمؤتمر عقده مع عبد العزيز ابن سعود بمنطقة العقير شرقي نجد، اعترف فيه ابن سعود بفيصل ملكًا على العراق، وكذلك تم ترسيم الحدود بين العراق وبين نجد والكويت وسوريا وشرقي الأردن. أما حدود سوريا والعراق مع تركيا فقد تُركت للجنة الحدود الدولية سنة 1926، المهم أن العراق بهذا الترسيم للحدود احتفظ بالموصل ونفطها، وهو النفط الذي منحت امتيازاته لشركة النفط العراقية، التي كانت ملكًا للمساهمين البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين، والشركة الأنجلو هولندية[65].

أما على المستوى الداخلي فقد تم المساعدة في إعادة بناء بغداد كي تكون عاصمة مناسبة، إذ لم تكن قد استخدمت عاصمة منذ سقوطها على يد المغول سنة 1258، لدرجة أنه لم يكن بالمدينة المبنية منازلها بالطوب اللبن مكان يصلح لسكنى الملك الجديد، فنزل مؤقتًا بالقلعة، إلى أن رتبت جرترود بيل مراسم تنصيبه، وكذلك اختيار العلم العراقي الجديد، والنشيد الوطني، بل وظلت لعدة أشهر تالية تحتفظ جرترود بيل بعلاقات قوية مع الملك الجديد، فتركب معه الخيل، وترافقه في سفراته ورحلاته، وتختار أثاث منازله، وتضع بروتوكولات لنساء القصر، وتقدم له المشورة بشأن وصيفات الملكة، أو من سيستقبله، وغير ذلك من الأمور التي سرعان ما عارضها فيصل بغية اكتساب دعم شعبي. غير أن البريطانيين ببراجماتيتهم لم يريدوا التقليل من شأن ملكهم الجديد المصنوع على أعينهم في أعين أتباعه، فزكوا عضوية العراق في عصبة الأمم بصفتها دولة ذات سيادة ليحظى الملك بشعبية ما، في الوقت الذي احتفظ فيه المندوب السامي البريطاني بحقه في استخدام حق النقض على قرارات الحكومة العراقية، كما استمرت بريطانيا تتحكم في الشئون الخارجية للعراق وفي سياساته المالية والدفاعية[66].

---

[65] كاري إي ماير؛ و شارلين بلير بريزاك، ***مرجع سابق***، ص 264.

[66] ***المرجع السابق***، ص 257– 259.

الخاتمة والنتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، ولعل أبرزها إثبات أن مركز الحراك الثوري الوطني في العالم العربي موجود في قلب شعوبه الحية، التي لاقت قدرًا من التعليم وصادفت حظًا من الجين الحضاري الرابض في وجدانها، وينتفض حين تأتيه الفرصة أو تفرضه الأحداث، وأن مصر وسوريا والعراق هم رءوس مثلث هذا الحراك الوطني في المشرق العربي، وهو ما ظهر بجلاء في ثلاث ثورات شعبية بالترتيب عامي 1919 و1920، صحيح أن لكل واحدة منها مطالب وتطور خاص، إلا أنها اشتركت جميعها في أن صدى ما كان يتم في أي إقليم ينعكس بسرعة البرق في المناطق الأخرى النابضة بالحيوية في العالم العربي، فالشعوب كانت دومًا سباقة إلى اللُحمة والانتصار لأوطانها في تلك المناطق بصورة لا تخطئها عين. وبالمقابل فكان ولا يزال على من يريد التعامل مع المنطقة من القوى الأخرى الخارجية غير العربية، سواء أكانت قوى إقليمية أو دولية وضع حلول وسيناريوهات لمواجهة هذه الرءوس الثلاث، فبهدمها تنهار المنطقة، وباستقرارها تستقر وتنتظم أمورها.

بينت الدراسة الحالة التي كانت تمر بها الإمبراطورية البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ابتداءً من العثرة المالية التي واجهتها، مرورًا بالوعود المتناقضة التي حنثت بها جميعًا، إلى أن نصل إلى حالات الكراهية المتراكمة التي كان يكنها السكان الأصليون للمحتلين، وعبروا عنها بحالات المد الثوري الشعبي الذي ظهر في مصر والعراق على وجه الخصوص. لكن بالمقابل كانت بريطانيا تفهم جيدًا أهمية مصر كموقع وموضع، وأهمية العراق العائم على بحيرة بترول أسالت لعاب ساستها، ولذا كان على هؤلاء الساسة البريطانيون التخطيط لمستقبل هذين البلدين القريب على عدة مستويات ومراحل، فانعكست خبرتهم في مصر على تشكيل مستقبل العراق الحديث.

فقد كشفت الدراسة اللثام عن أكذوبة تصدير "الديموقراطية الغربية"، وتمكين الشعوب من تطوير نفسها في المناطق الواقعة تحت احتلالها، إذ أظهرت الدراسة بالتفصيل تسلسل الطرح البريطاني بغرض تشكيل أنظمة حكم موالية لها خدمة لمصالحها في المنطقة، واستبعاد ذوي الميول الاستقلالية الحقيقية، والشاهد على ذلك الطريقة التي تم بها استبعاد سيد طالب ابن حاكم

البصرة [طالب النقيب]، الذي كان يحمل شعار: "العراق للعراقيين"، الشبيه لشعار "مصر للمصريين" وكان يحرض الجميع علنًا ضد الأمير فيصل [المصنوع بريطانيًا]، ورُصد عنه غير مرة إنذاره للبريطانيين بتكرار ثورة مماثلة لثورة العشرين ما لم تنسحب بريطانيا وتعطي الحقوق للعراق، صحيح أنه لم يصل للسلطة لنرى ونقيم تجربته وشعاراته على أرض الواقع، إلا أن المسلك البريطاني أظهر جليًا أن ساستها كانوا ينتقون ألعوبة يحفظون مصالحهم من خلالها، وهو ما تمثل من جهة نظرها آنذاك في الأمير/ الملك فيصل الأول.

أظهرت الدراسة أنه على الرغم من ذلك المسلك البريطاني في تذليل كافة العقبات أمام من اختارتهم، إلا أنها لم تعمل على وضع سياسات تضمن استقرار تلك الممالك الجديدة التي أنشأتها، فعند ترسيم حدود العراق –محل دراستنا– جعلته أشبه بمملكة حبيسة منه إلى مملكة لها حدود بحرية معقولة على الخليج العربي، ولم تسمح لإطلاله إلا على ساحل مائي ضيق للغاية، لايتناسب مع مساحته البرية. وليس هذا فحسب، وإنما شكلت أقاليمه على أساس عرقي وطائفي، ليظل العراق في صراعات وتناقضات وعدم استقرار دائم وممنهج. ومما يبرهن على ذلك أنه طوال الفترة 1921– 1958 وحدها، وهي فترة الملكية التي أنشاتها بريطانيا، توالت خمس وسبعون وزارة الحكم؟!، مما يدل على عدم الاستقرار الملحوظ في بلد غني كالعراق. ومن هنا فلم تكن بريطانيا راغبة يومًا في خلق كيانات عربية قوية ومستقلة كما كانت تدعي، وإنما كانت سياستها من خلال وضع مثل هؤلاء الحكام تهدف إلى تأمين سياستها المالية من خلال وجود حكام إقليميين مُخلصين، يقومون بدور الشرطي، الذي يمكنها من تقليص ميزانيها وعدد أفراد قوتها العسكرية.

أوضحت الدراسة نقطة في غاية الأهمية لاتزال أصداؤها وتبعاتها مسيطرة على المشهد إلى يومنا هذا، وهي أن مصر طوال تاريخها ملهمة لكل شعوب المنطقة، وأن النموذج المصري إما حاكمًا في شكله النهائي، أو مرشدًا –إيجابًا أو سلبًا– لكافة النماذج الشبيهة به في المنطقة، وهو ما ظهر جليًا في عام 1919، ثم في مطلع خمسينيات القرن العشرين وما تبعه من المشروع الناصري، ثم مع انتهاء العقد الأول من القرن الواحد والعشرين وما عُرف باسم ثورات الربيع العربي. لكن وللمفارقة أن مصر لا تنقسم جغرافيًا أو بشريًا أو دينيًا أو مذهبيًا، لأسباب كثيرة

ليس هذا مجالها، لكن حينما تم نقل النموذج المصري في تجربة كتجربة العراق التي نحن بصددها، تم نقله بزاوية أخرى تتناسب مع طبيعة العراق المنقسم، حتى وإن بدا موحدًا بصورة وقتية في لحظة الثورة الشعبية للاتحاد ضد العدو المشترك، فلم يُراع المشروع البريطاني في العراق الحد الأدنى لأي واقع جغرافي أو ديموجرافي، بل رأينا أنه حتى انعقاد مؤتمر القاهرة كانت هناك رؤى متعددة لشكل خريطة العراق الحديث، إلا أن اللجنة قررت في النهاية أنه ومن أجل أن يصبح العراق دولة قابلة للحياة فلابد أن تكون أقاليمه الثلاثة (البصرة وبغداد والموصل) متحدة معًا، بمعنى أنهم من البداية وضعوا بذرة الشقاق والانشقاق بتلك التوزيعة الجغرافية التي تم رصها رصًا ولصقهًا لصقًا.

وقد خلق ذلك الأمر إلى يومنا هذا صراعًا بين أدبيات فكرتي الدولة القومية وحدودها، وبين الفكرة الدينية التي لا تعترف بالحدود الوطنية، وستظل ازدواجية الخطاب القومي والخطاب الديني متماشية حتى ساعتنا تلك، فالخطاب القومي يتبني قدسية الحدود، والخطاب الديني يتبني فكرة اللاحدود، بحجة أن من رسمها وفرضها الاستعمار، وهو ما أعطى ذريعة لانشاء كيانات، ربما آخرها "داعش"، في ذات الرقعة الجغرافية التي رسمت بريطانيا سياستها قبل قرن من الزمان. وليس هذا فحسب، وإنما تم استخدام ذات الآلية التي تم إنشاء المنطقة بها لهدمها بعد قرن من الزمان، ولكن بطريقة معكوسة، بمعنى أنه منذ قرن من الزمان لصقت بريطانيا المناطق المتنوعة لصقًا لتصبح دولة واحدة، واليوم وبعد قرن من الزمان تم زرع جماعات وظيفية عملها الوحيد السعي لفك هذا الالتصاق وخلق كيانات وهمية مبعثرة على ذات الرقعة الجغرافية، بينما وقفت مصر وحدها تحاول عدم الانجراف في ذات التيار العاتية أمواجه من كل حدب وصوب، فهل من متدبر لدرس التاريخ؟!.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا مصادر منشورة باللغة العربية:

١. ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)***، (ستة مجلدات): ***المجلد الخامس 1920***، اختيار وترجمة وتحرير: نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2001).

٢. ***الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)***، (ستة مجلدات): ***المجلد السادس 1921- 1922***، اختيار وترجمة وتحرير: نجدة فتحي صفوة (بيروت: دار الساقي، 2004).

ثانيًا: مذكرات شخصية:

١.السر أرنولد ويلسن، ***الثورة العراقية***، ترجمة: جعفر خياط (بيروت: مطبعة دار الكتب، 1971).

ثالثًا: مراجع باللغة العربية أو مترجمة إلى اللغة العربية:

١.جمال محمود حجر، ***القوى الكبرى والشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر والعشرين***، تقديم: عمر عبد العزيز عمر (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1989).

٢.فاضل حسين، ***مشكلة الموصل: دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام*** (بغداد: مطبعة الرابطة، ووزارة المعارف، 1955).

٣.كاري إي ماير؛ و شارلين بلير بريزاك، ***صناع الملوك: اختراع الشرق الأوسط الحديث***، ترجمة: فاطمة نصر (القاهرة: سطور الجديدة، 2010).

٤.كاظم حيدر، ***الأكراد: من هم وإلى أين؟*** (بيروت: منشورات الفكر الحر، 1959).

٥.مثنى أمين نادر، ***قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية: القضية الكردية نموذجًا*** (السليمانية: منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2003).

٦.محمد مظفر الأدهمي، ***العراق: تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني 1920- 1932*** (بغداد: مكتبة الذاكرة، 2009).

ثالثًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

1.Aaron S. Klieman, ***Foundations of British Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921*** (Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1970).

2.Christopher Catherwood, ***Churchill's Folly: How Winston Churchill Created Modern Iraq*** (New York: Carroll & Graf Publishers, 2004).

3.David Fromkin, ***a Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*** (New York: Henry Holt and Company, 1989).

رابعًا: رسائل دكتوراه:

1.James Terry, *"The Forty Thieves: Churchill, the Cairo Conference, And the Policy Debate over Strategies of Colonial Control in British Mandatory Iraq, 1918-1924"*, ***PhD thesis*** (University of North Carolina, 2008).

خامسًا: مقالات باللغة العربية:

١.أحمد جلال بسيوني، *"سايكس بيكو: إشكالية مسار مخطط من الفكرة إلى الواقع 1914–1921"*، منشور في كتاب: ***ندوة العالم العربي بعد مائة عام من سايكس بيكو***، إعداد: صالح محمد عمر، إشراف وتقديم: أشرف محمد مؤنس (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2017)، ص 31– 78.

٢.أحمد جلال بسيوني، "رؤى بريطانية لإدارة شئون "الشرق الأوسط": 1920– 1921"، ***مجلة رواق التاريخ والتراث***، العدد السادس، يونيو 2018، ص 43– 67.

٣.خيرية قاسمية، *"من خفايا السياسة البريطانية في المشرق العربي خلال الحرب العالمية الأولى: المكتب العربي في القاهرة، قراءة في الوثائق البريطانية"*، ***دراسات تاريخية***، العددان 17، 18، دمشق 1984، ص 160، 183.

٤.عبد التواب أحمد سعيد، و عبد الرحيم ذوالنون، *العراق في تقارير السفير البريطاني كيناهان كورنواليس: 1941– 1945"*، ***مجلة آداب الرافدين***، العدد 23، يناير 1992، ص 321– 344.

٥.